PROVISIONAL
A/34/PV.67
19 November 1979
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والستين

المعقودة بالمقر في نيويورك،
يوم الاربعاء ، ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد أويونو (جمهورية الكاميرون المتحدة)
(نائب الرئيس)

ثم : السيد سليم (جمهورية تنزانيا المتحدة)
(الرئيس)

- الحالة في كمبوتشيا : مشاريع قرارات /١٢٣/ (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستابع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألّا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, Alcoa Building, 866 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

مواصلة نظر البند ١٢٣ من جدول الأعمال

الحالة في كمبوتشيا : مشاريع قرارات (A/34/L.38 ، A/34/L.13/Rev.2 ، A/34/L.7/Rev.1)

السيد كلستيل (النمسا) (الكلمة بالانكليزية) : ليس هناك شك في أن الجمعية العامة تناقش مشكلة خطيرة وجادة ، وربما كانت أحد أهم القضايا المعروضة على هذه الجمعية . ان الموقف في كمبوتشيا له آثار بعيدة المدى بالنسبة للسلم والأمن الدوليين والاقليميين . وفي الوقت ذاته فانه يتعرض لعدد من المبادئ الأساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة .

أود أن أشير بايجاز الى كل هذه الجوانب . أولا ، المبدأ القائل بأن كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يجب أن تحجم ، في علاقاتها الدولية ، عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد وحدة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة ؛ ثانيا ، مبدأ الحقوق المتكافئة وحق الشعوب في تقرير المصير ؛ ثالثا ، مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ؛ رابعا ، مبدأ الاحترام العالمي لتعزيز حقوق الانسان والتمسك بها والحريات الأساسية للجميع ؛ خامسا ، مبدأ التضامن الانساني الدولي مع أولئك الذين يعانون من الجوع .

Digitized by UNOG Library

ان النمسا تدين بقوة التدخل العسكرى الأجنبي في كمبوتشيا ، ذلك أن هذا التدخل تم انتهاكا لوحدة أراضي واستقلال والسيادة السياسية لكمبوتشيا ، وهو يتعارض تعارضا صارخا وحق شعب كمبوتشيا في تقرير مصيره .

ان النمسا تدين بنفس القدر من القوة استمرار التدخل في الشؤون الداخلية لأمة ذات سيادة مما أدى الى قيام نظام هنغ سامرين .

في الوقت ذاته تدين النمسا ادانة قوية الانتهاكات الصارخة والاهمال الكامل لأهم حقوق الانسان التي كانت هي الطابع السلوكي لنظام بول بوت . وأود أن أشير في هذا الصدد الى مشاركة النمسا في تبني مشروع القرار الذى قدم الى لجنة حقوق الانسان في العام الماضي ، والذى كان يرمي الى اجراء تحقيق في موقف حقوق الانسان في كمبوتشيا .

ان وفد النمسا يعترف بحقيقة أن الموقف الحالي في كمبوتشيا يستحق تقييما سياسيا من جانب الجمعية العامة ، ونحن ندرك أن هذه المناقشة تهتم بهذه المهمة .

مع ذلك ، لا يمكن أن نغفل الموقف المدمر السائد في كمبوتشيا ، والأبعاد المأساوية لمعاناة الانسان ، وتضحية لا معنى لها لحياة بشرية لشعب له تقاليده النبيلة يواجه الآن الابادة نتيجة للحرب والمجاعة والمرض .

ان هدفنا الأول والأساسي اذا يرمي الى انقاذ بقايا الأمة الكمبوتشية من الابادة الكاملة ، والتخفيف من المعاناة الهائلة ، وتقديم عون انساني . وبسبب تلك الاعتبارات الانسانية على وجه الدقة ، فاننا نشعر بأننا لابد وأن نشارك في هذه المناقشة . ذلك أننا اذا لم نضع حدا للحرب والتدخل الأجنبي ، فلن يكون في مقدورنا أن نحقق لشعب كمبوتشيا حقوقه الأساسية ، بل وامكانية بقائه كأمة .

لهذا ، فاننا نطالب الأمم جميعا ، التي تشارك بشكل مباشر أو غير مباشر في هذا الصراع ، الى أن تحجم عن أى استخدام آخر للقوة ، وأن تحترم حق شعب كمبوتشيا في تقرير مصيره .

في الوقت نفسه ، وكشيء لابد وأن يقترن بهذا الاجراء السياسي ، فاننا نكرر دعوتنا الى كل الدول التي تستطيع أن تفعل ذلك لكي تنضم الى جهد الاغاثة الدولي الذى يجرى القيام به في اطار الأمم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

اننا نود أن نعرب في هذا السياق عن تقديرنا للأمين العام للأمم المتحدة لجهوده الناجحة في الدعوة الى عقد مؤتمر لجمع تبرعات تحت اشراف الأمم المتحدة ، والذى أدى الى نتائج مشجعة . ان المطلوب الآن هو حسن نوايا اولئك المعنيين لكي نضمن تماما أن كل الكمبوتشيين سوف يستفيدون من جهود الاغاثة الدولية هذه .

السيد هولاى (هنغاريا) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادى يأخذ الكلمة ليتحدث حول البند المعنون " الحالة في كمبوتشيا " بعد تردد ، ولا سيما في ضوء ما حدث عند ادراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة . وكما هو معلوم ، فان هذا البند قد اقترح من جانب عدد من بلدان جنوب شرقي آسيا . وفي هذا الصدد نود أن نعرب عن دهشتنا لقصر نظر البعض الذين - على مايبدو - كانوا لا يدركون اللعبة التي دفعوا اليها ، وأنهم عن قصد أو بدون قصد يقدمون المساعدة من أجل فتح سدادة القمقم وترك الجن يهرب بكل ما يترتب على ذلك من نتائج .

اننا نعرف جميعا وجيدا أنه من الناحية العملية فان كل دولة ممثلة في هذه الجمعية قد أدانت عصابة بول بوت ، وأقل ما يمكن أن يقال أنها لا تشعر بأى تعاطف مهما كان تجاه هذا النظام . ان الكل يعي تماما - حتى ولو لم يدل البعض ببيانات عامة في هذا الشأن - ان الفظائع التي قام بها النظام السابق كان ينبغي وقفها من أجل انقاذ مستقبل شعب كمبوتشيا كدولة ، وأن صفحة سوداء في تاريخ هذه الأمة قد طويت الى الأبد ، وأن عهدا جديدا قد بزغ فجره الآن في كمبوتشيا .

اسمحوا لنا أن نقول بكل صراحة أن وفد بلادى لا يعتبر أنه من المفيد مناقشة هذا الأمر هنا بالطريقة التي أدرج بها هذا البند في جدول الأعمال . اننا نرى أن ادراج هذا البند في جدول الأعمال يعتبر تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية لذلك البلد وهي جمهورية كمبوتشيا الشعبية .

ما الفائدة من وراء هذا الاقتراح ؟ وما الذى يريد مقدمو هذا البند مناقشته ؟ هل يودون أن يشككوا في رغبة ونضج شعب خمير في التخلص من نظام الطاغية الذى قهره ، وفي بناء - بمساعدة اصدقائه - لدولته الجديدة والمستقلة والمحبة للسلام على البقية الباقية من هذا البلد ؟ أم أنهم مازالوا ينوون أن يتحدثوا عن التدخل المسلح الأجنبي المزعوم ، والاحتلال ، والسيطرة على كمبوتشيا ؟

Digitized by UNOG Library

ان المسألة الأساسية التي تثور في ذهننا هي : هل هؤلاء الذين يقدمون هذه الادعاءات يعتقدون أنهم يساعدون في تعزيز العدالة والتقدم والحقوق الانسانية وباختصار المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ؟ انني أتساءل عما اذا كان من الممكن أن نعتمد نقطة قانونية في هذه المسألة ، وأن نغض النظر عن العلاقة السياسية الوثيقة بها ؟

اسمحوا لى أن أشير في هذا الصدد الى البيان الذى أدلى به نائب رئيس وزراء جمهورية افريقيا الوسطى ، في مفاوضات تشرين الاول / أكتوبر الماضي ، حين تحدث من بين أمور أخرى عن خيبة أمله المريرة ازاء صمت الأمم المتحدة في مواجهة الانتهاكات الصارخة للحقوق الانسانية في هذا البلد . كما استرعى انتباهنا أيضا الى ضرورة وجود وعي متزايد من جانب الأمم المتحدة ، بالنسبة للحالات التي تذهب فيها شعوب بأكملها ضحية للابادة الجماعية والتعذيب والقتل من جانب الدكتاتوريين البشعين . ان ممثل اوغندا الدائم في بيانه أمام اللجنة الثالثة تحدث عن صمت الأمم المتحدة ، بينما الحكومات الممثلة في هذه المنظمة تستمر في القيام بعمليات اجرامية ضد شعوبها .

هل نستمر اذا في اتباع هذا النمط من السلوك ، وأن نغمض أعيننا في مواجهة مظاهر جديدة لتجربة مريرة أخرى لدكتاتورية بشعة ؟

Digitized by UNOG Library

هل يرغب أولئك الذين يحركون هذه المناقشات في أن يتحدثوا عن الوضع في كمبوتشيا الموروث عن نظام الحكام ذوى السمعة السيئة " لكمبوتشيا الديمقراطية "؟ أم تراهم يرغبون في أن يتحدثوا عن المعاناة التي تفوق الوصف لشعب هذا البلد ، وعن تشويش الحياة الطبيعية فيه ، والتي تخلفت عن عصابة بول بوت ؟

اذا كان الأمر على هذا النحو ، فدعونا اذن نناقش هذه المصاعب الكبيرة التي تواجه كمبوتشيا اليوم ، ووسائل التغلب عليها . دعونا نتحدث عن اسهامنا الفعلي حتى يتمتع شعب كمبوتشيا بحقه في تقرير المصير ، وفي الاستقرار والهدوء في هذه المنطقة . ولكن ذلك يتطلب ، بطبيعة الحال ، حضور هذا النظام الذى يمارس السلطة داخل البلاد ، وأعني بذلك ممثلي المجلس الشعبي الثورى الممثل الشرعي الوحيد لشعب خمير حيث ان هذا الشعب نفسه هو المعني ، في المقام الأول ، باستعادة واعادة بناء كمبوتشيا . ان اجراء مثل هذه المناقشة دون مشاركة وفد حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية لن يكون له معنى بل انه سوف يحد من مجال مناقشاتنا وأخيرا وليس آخرا فانه سوف يشكل انتهاكا للحقوق السيادية لهذا البلد ، وهو محاولة للتدخل في شؤونه الداخلية .

ولم تنتظر بلادى هنغاريا حتى عقد مؤتمر جمع التبرعات الأخير بشأن المساعدة الانسانية العاجلة لشعب كمبوتشيا ، بل انها قدمت مساعداتها لهذا البلد قبل ذلك التاريخ . ومنذ الاطاحة بالطغاة في كمبوتشيا ، كانت حكومتي من أولى الدول التي اعترفت بحكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية وانتهجت سياسة مستمرة لتقديم المساعدات للنظام الجديد في بنوم بنه ، وسوف تواصل العمل في نفس هذا الاتجاه في المستقبل .

ونحن نشعر بالحزن لأن هناك بعض الدوائر من خلال أعمالها داخل تلك المنطقة وخارجها لا تعزز بل على العكس من ذلك تعرقل التنمية السلمية في الهند الصينية ، وتعوق جهود هذه البلدان من أجل التغلب نهائيا على نتائج الحروب البربرية التي شهدها التاريخ المعاصر ، والتي فرضتها على هذه البلدان أكبر دولة صناعية في هذا العالم .

وخلال هذه المناقشة ، فلقد كانت هنالك اشارات عديدة الى الأسباب الجذرية لما حدث في الآونة الأخيرة في هذا الجزء من العالم . ومن الغريب ان ذاكرة بعض المتحدثين كانت ضعيفة للغاية ، وفشلت في أن تتذكر الأحداث المثيرة التي هزت هذه المنطقة والعالم أجمع — وفي الحقيقة

Digitized by UNOG Library

الحرب بالأسلحة الحديثة التي استخدمت ضد هذه البلدان والمساعدات التي قدمها أولئك الذين يؤيدون ما يسمى بالحل السياسي في كمبوتشيا لعملية التصفية التي تمت في الهند الصينية بجيش ضخم جاء من الجانب الآخر للمحيط .

هل هناك من ينكر ان الأسباب الجذرية في هذه المأساة الراهنة في جنوب شرق آسيا ، بما تنطوى عليه من موت وخراب وبؤس وابادة جماعية لا يمكنها الا أن تشير دون أى تردد الى هذا العدوان الواسع النطاق ضد تلك المنطقة والى الكفاح البطولي الطويل لشعوب الهند الصينية ضد جميع أشكال الامبريالية ، ومقاومة المحتلين الأجانب وعملائهم في الستينات والسبعينات ؟

ان اثارة الأسباب الجذرية للوضع الراهن في كمبوتشيا ، والقول كما فعل ممثل الولايات المتحدة ان ما يدعى بالاحتلال الفييتنامي هو المسؤول عن المعاناة الضخمة ، وفقد الأرواح بين المدنيين من سكان خمير الأمر الذى أدى الى زيادة مأساة هذا الشعب وتصاعد تدمير الحياة والممتلكات ؛ وفضلا عن ذلك وصف موقف جهود المساعدات الانسانية بالتعبير عن قلق خاص ازاء آثار الهجوم الفييتنامي المتزايد في كمبوتشيا الغربية وبالقول بأن هذا الهجوم يحبط قدرة المجتمع الدولي على انقاذ شعب خمير — كل هذه الادعاءات غير صحيحة ، وهي لا تعبّر عن الموقف ككل . ومن الغريب ان نستمع الى نفس هذا الممثل الذى يؤكد على انه :

" اذا سمحنا لفييت نام بأن تغزو وتحتل وتفرض نظاما في كمبوتشيا . . . فما هو البلد الذى يمكنه أن يشعر بثقة أن نزاعا مع دولة مجاورة أكثر قوة لن يحل عن طريق القوة ، بل بالوسائل السلمية ؟ " .

أود أن أعترف بانني لا أستطيع الا أن أذكّر بالفصول الأخيرة من تاريخ هذا البلد التي تتميز بجهود متكررة ، كان بعضها ناجحا ، من أجل فرض ارادته على الآخرين ، ومن أجل حل نزاعاته مع البلدان الأخرى بالقوة .

ويمكن ان نقول نفس الشيء بالنسبة لبلد آخر . واذ يتحدث عن الهيمنة الاقليمية المتزايدة واذ يشير الى فييت نام ، واذ يثير الغبار بشأن " اتحاد الهند الصينية " ، ويثير ضجة كبيرة حول ضرورة " الحيلولة دون وقوع مواد الاغاثة في أيدى قوات المعتدى الفييتنامي " . فان ذلك البلد يخلط بين الأدوار لأنه اذا وجدت هيمنة اقليمية أو غيرها أو مؤامرات للسيطرة على الآخرين فانها لا تأتي من أى مكان الا من بكين .

Digitized by UNOG Library

ليس في نيّتنا أن نفتح صفحات قد طويت فعلا من تاريخنا المعاصر ، ونحن نؤيد التفاهم تماما والتعاون المتبادل المفيد بين جميع الدول والأمم في هذه المنطقة . ولكننا شعرنا بأننا مضطرون الى تذكير أنفسنا بالحقيقة التاريخية ، نظرا لبعض الادعاءات التي تتكرر هنا ، على خلاف الحقيقة حيث ان المسؤوليات بدأت تختفي ، واللوم كله قد تحول عن الامبريالية والقوات الرجعية الى هذه البلدان التي تعيد بناء نفسها سلميا وتحتاج الى السلم اكثر من أى شيء آخر.

ان هذه الحملة المدبّرة ضد دول الهند الصينية ، ولا سيما فييت نام تظاهر كثيرا من الرياء والنفاق من جانب أولئك الذين يشاركون في هذه الجهود المشكوك فيها ، حتى المسائل الانسانية قد استغلها البعض ، بهدف ارضاء ضمائرهم المذنبة وابعاد المسؤولية عنهم وربما للتكفير عن جرائمهم وأخطائهم السابقة .

وأخيرا ، أود ان أعقب على مشاريع القرارات المطروحة على الجمعية . وفي رأينا ان مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.13/Rev.2 الذى قدمه عدد من البلدان سوف يسير بنا في اتجاه خاطئ تماما .

Digitized by UNOG Library

ان تأييد نظرية " ادارتين " أو كما سميت في المشروع " جميع أطراف النزاع " والاصرار على ما يسمى بالحل السياسي لتسوية مسألة غير قائمة وهي " الحالة في كمبوتشيا " ، لا يعكس الواقع في ذلك البلد ولا يسهم بأى حال من الأحوال في تهدئة المشاعر ، بل يجعل من الصعب أن نمحو أسماء أولئك الذين قهروا الشعب الكمبوتشي في التاريخ المعاصر ، ويضع واضعي مشروع القرار مع نظام بول بوت للابادة الجماعية ، كمعارضين لوجود كمبوتشيا القوية المستقلة . ولهذه الأسباب ، فان وفد المجر لا يستطيع ان يؤيد هذا المشروع .

ومن ناحية أخرى ، وبما ان التقييم الكامل للموقف في كمبوتشيا يتفق مع تقييمنا العام للتطور الذى حدث في هذا الجزء من العالم ، فان الاقتراح الوارد في الوثيقة (A/34/L.7/Rev.1) يحظى بتأييد وفد بلادى ، ولذلك فقد شاركنا في تقديمه ونوصي بشدة ، بأن تعتمده الجمعية العامة .

وأخيرا فان وفد بلادى قد درس الاقتراح الوارد في الوثيقة A/34/L.38 المقدم من الهند مع التوضيحات التي صحبته ، ونحن لا نعترض على أن يدرس هذا الاقتراح منفصلا عن غيره من الاقتراحات التي قدمت فعلا من بلدان أخرى .

السيد كرافتس (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : ان وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، الذى كان قد عبر عن عدم تأييده لادراج بند في جدول الأعمال عن " الحالة في كمبوتشيا " ، مازال يعتقد أن ادراج مثل هذا البند ليس له ما يبرره على الاطلاق . ان مناقشة موضوع يتعلق بالوضع السائد في كمبوتشيا دون موافقة المجلس الشورى الشعبي ، وهو الحكومة الشرعية الوحيدة لشعب كمبوتشيا ، ودون مشاركة ممثليه هنا ، ليس سوى خرق صارخ وفاضح لسيادة شعب كمبوتشيا وتدخل في شؤونه الداخلية ، ولا نرى من المقبول بأى حال من الأحوال ان يتبوأ أحد مقاعد الأمم المتحدة أشخاص يمثلون نظاما سقط وادانه شعب كمبوتشيا منذ وقت طويل .

لقد استمعنا بعناية فائقة الى المناقشة الدائرة ، فماذا توضح لنا هذه المناقشة ؟ . ان ما يسمى بموضوع الحالة في كمبوتشيا قد شارك في مناقشته ما يقرب من خمسين بلدا . وان وفدا وحيدا قد دافع بصراحة عن نظام بول بوت ـ انغ ساري الذى سقط ، وهناك آخرون لم يحاولوا الدفاع عن هذا النظام الاجرامي لأن مساوئ نظام بول بوت في كمبوتشيا واضحة ، ولذلك فقلما

Digitized by UNOG Library

نجد من يجرؤ على ان ينصب نفسه مدافعا عن هذا النظام ، اما بقية الوفود فقد أدانت جرائم بول بوت ضد شعب كمبوتشيا . وفي الوقت نفسه فقد سجلنا ان العديد من الوفود وبشكل خاص بعض دول رابطة جنوب شرقي آسيا وبعض الدول الغربية قد ادانت نظام بول بوت ـ انغ ساري ولكنها ارادت ان تقنع الجمعية العامة بأن العون المقدم من قبل جمهورية فييت نام الاشتراكية لشعب كمبوتشيا قد أدى الى استفحال الموقف في كمبوتشيا بصورة اكبر . فهل من الممكن أن يؤدي العون المقدم الى شعب ، الى استفحال الموقف خاصة اذا كان هذا الشعب قد عانى من الابادة حيث انه في غضون بضع سنوات تمت ابادة ثلاثة ملايين من السكان من اجمالي عددهم البالغ سبعة ملايين ! . ان نفس هذه الوفود التي استندت في موقفها هذا الى القانون الدولي ، قد حاولت ان تثبت ان مساعدة جمهورية فييت نام الاشتراكية لكمبوتشيا هي مساعدة غير مشروعة ، على أن القانون الدولي المعاصر يسلم ويعترف للدول بالتزامها بتقديم يد العون الى الشعوب التي تناضل من أجل تحررها ، وفي هذا الصدد فقد اتخذت الجمعية العامة للامم المتحدة العديد من القرارات .

ان جمهورية فييت نام الاشتراكية قد قدمت ، ومازالت تقدم مساعدات لشعب كمبوتشيا بناء على طلب وبموافقة جبهة السلام الوطني الموحدة لانقاذ كمبوتشيا والمجلس الثورى الشعبي لجمهورية كمبوتشيا الشعبية وطبقا لاتفاق السلام والصداقة والتعاون بين فييت نام وكمبوتشيا ، الذى يوضح العلاقات بين الدولتين وبصفة خاصة شروط العون المقدم من قبل فييت نام .

وفي هذا الصدد ، فان وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، شأنه شأن العديد من الوفود الأخرى ، على قناعة راسخة من انه لا توجد مشكلة تخص كمبوتشيا وتستدعي تدخل الأمم المتحدة . ان مشكلة كمبوتشيا قد سبقت تسويتها من قبل شعب كمبوتشيا نفسه ، وبلا عودة . ان شعب كمبوتشيا المحب للحرية قد أطاح بنظام بول بوت ـ انغ ساري . كما ان المجلس الوطني الشعبي الذى انشئ في بنوم بنه هو الحكومة الشرعية الوحيدة للجمهورية الفتية وهو المتحدث الوحيد والمدافع الشرعي الوحيد عن شعب كمبوتشيا ، وهو المسيطر على جميع أراضي البلاد ، ويوجه جميع أنشطتها بما في ذلك الأنشطة السياسية الخارجية والداخلية . ومن البديهي ان ممثل شعب كمبوتشيا ، وهو المجلس الثورى الشعبي ، هو الذى يستطيع تمثيله في المحافل الدولية ، والتحدث باسمه في الأمم المتحدة وفي المحافل الدولية الأخرى .

Digitized by UNOG Library

وفي الآونة الراهنة ، فان جهود حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية تستهدف التغلب على الآثار الناجمة عن عملية الابادة والرعب التي استفرقت ثلاثة أعوام أو ما يزيد ، وذلك نتيجة لما قام به النظام الدموي لعملاء بكين . ان الحياة قد عادت طبيعية في كمبوتشيا وبدئ في اقامة المصانع والمستشفيات ، وتم تطبيع ظروف الحياة ، وتحسنت الأوضاع .

ان الجهود الرامية الى فرض تسوية دولية مزعومة على شعب كمبوتشيا ، لا تعد سوى تدخل في الشؤون الداخلية لهذا الشعب . والواقع ان مثل هذه التسوية المزعومة تعد بمثابة رد اعتبار لأحد النظم الأكثر همجية في تاريخ البشرية ، والذي يشار اليه بتواضع باعتباره أحد طرفي النزاع . وكما أوضحت المحكمة الشعبية الثورية في بنوم بنه ، فان طغمة بول بوت ـ انغ ساري قد نظمت عمليات الابادة الجماعية للأبرياء وطردت السكان من المدن ، وحشدت جميع مواطني البلاد في معسكرات للاشغال الشاقة ، ودمرت البنية الثقافية والاقتصادية للبلاد وكذلك العلاقات الأسرية والاجتماعية .

Digitized by UNOG Library

وتشكل هذه التصرفات من هذا النظام خرقا صارخا للقواعد الدولية التي وضعتها الأمم المتحدة ، وبصفة خاصة الاتفاقية حول معاقبة جرائم الابادة .

ان انتصار شعب كمبوتشيا قد وضع حدا للتجربة الاجتماعية البشعة التي عاناها هذا الشعب منذ ١٩٧٥ حتى ١٩٧٩ ، وهي المحنة التي تسببت فيها حكومة الصين وعملاؤها ، لقد احلت حكومة الصين أن تحول نظام بول بوت انغ ساري الى أداة لتنفيذ مؤامراتها التوسعية عن طريق الأسلحة والمستشارين الذين اوفدوا الى كمبوتشيا . ان هذه الحكومة هي التي تتحمل المسؤولية عن محاولة اشعال بؤرة جديدة للتوتر في الهند الصينية والتسبب في قيام نزاع مسلح بين كمبوتشيا وفييت نام الاشتراكية .

لقد اهبط شعب كمبوتشيا النوايا الشريرة لحكومة بكين في جنوب شرقي آسيا . وبدلا من أن تستمر اداة للحرب تحولت كمبوتشيا الى مركز للاستقرار . لقد غدت الافاق متاحة لاقامة سلم وأمن دائمين ولتحقيق تعاون دولي على نطاق واسع .

ان السياسة السلمية التي تنتهجها جمهورية كمبوتشيا الشعبية تتفق والرغبة في اقامة علاقات حسن الجوار بين شعوب هذه المنطقة ، اذ تقوم سياستها على مبدأ احترام السيادة والاستقلال ووحدة الأراضي والصداقة والتعاون ، وقد حظي هذا باحترام العديد من الدول . ان أكثر من ثلاثين دولة قد أعلنت اعترافها بجمهورية كمبوتشيا الشعبية .

ان جمهورية كمبوتشيا الشعبية تشهد مرحلة عصيبة . وعليها اذ تحاول التغلب على آثار العدوان الامريكي . وتجارب المادية ، ومن ثم فانها في حاجة الى مساعدة مكثفة من أجل اعادة البناء الداخلي واقامة ظروف طبيعية لاولئك الذين استطاعوا البقاء على قيد الحياة بعد عمليات الابادة .

ان وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية يعتقد أن الأمم المتحدة يتعين عليها أن تقدم عونا من أجل اعادة عملية البناء الوطني لشعب كمبوتشيا . ولن يكون هذا ممكنا الا اذا قامت الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار المقدم من قبل عدد كبير من الدول الاشتراكية وغير المنحازة وهو مشروع القرار A/34/L.7/Rev.1.

ان مشروع القرار المقدم بناء على مبادرة من رابطة دول جنوب شرقي آسيا غير مقبول بالنسبة

Digitized by UNOG Library

لوفد بلادى ، لأنه يقر النظام الاجرامي لبول بوت . وتحت التسمية البريئة في ظاهرها وهي " طرف في النزاع " فاننا نرى ان هذا يشكل نفاقا بالنظر الى ماحدث .

اننا نفهم أنه في معرض بحث مشروعات القرارات فانكم سوف تطبقون النظام الداخلي للجمعية العامة وبشكل خاص المادة " ٩١ " . ونحن نعتبر ان الطلب الخاص باعطاء الأولوية لمشروع القرار A/34/L.13/Rev. 2 ليست له أسباب مقنعة تؤيده .

السيد عبد الله صالح الأشطل (اليمن الديمقراطية) (الكلمة بالانكليزية) : في مستهل هذه الدورة ناقشت الجمعية العامة تقرير لجنة وثائق التفويض وكل متحدث وافق على قبول وثائق تفويض نظام بول بوت انغ ساري اذان فظائع هذا النظام ضد شعب كمبوتشيا . ومع ذلك فاليوم اذ يعيش شعب كمبوتشيا مرة أخرى في سلم وهدوء بقيادة المجلس الثورى الشعبي نجد ان نفس هذه الوفود لا تقول شيئا سوى المطالبة باعادة الوضع الراهن السابق . ليس هذا فقط بل ان بعضا من هذه الوفود تحت ستار المساعدات الانسانية تؤيد في واقع الأمر نظام وقوة بول بوت السابقة .

والآن يطلب الينا ان نناقش بندا يسمونه " الحالة في كمبوتشيا " وهو بند كان يجب ان يدرج في جدول أعمالنا عندما وجدنا أكثر من ثلاثة ملايين كمبوتشي قد تم قتلهم ، وعندما كان الملايين من البشر يتم جلاؤهم عن ديارهم في المدن ليخضعوا للاشغال الشاقة في الريف ، وعندما وجدنا المستشفيات والمعابد والمدارس والمؤسسات الحديثه قد دمرت تماما ، وبينما البنية الأساسية الصناعية والزراعية تم تدميرها بأكملها ، وعندما تعرض شعب بأكمله للمجاعة ولابادة الجنس .

وبفضل الجبهة الوطنية الموحدة لانقاذ كمبوتشيا فان نظام بول بوت انغ ساري قد أصبح والى الأبد ، شيئا ينتمي الى الماضي . ان كمبوتشيا تعيش اليوم في سلم وشعبها بقيادة المجلس الثورى الشعبي يعيد تعمير بلد قد خرب تماما ليس بواسطة القنابل الامريكية هذه المرة ، وانما بحرب داخلية غير معلنه شنها طغاة دمويون ضد شعب مسالم .

ان المجتمع الدولي ملتزم اخلاقيا بأن يقدم دعمه السياسي وعونه الاقتصادى لكمبوتشيا الجديدة المرتبطة بجيرانها في لاوس وفييت نام بروابط الصداقة وتراث تاريخي للنضال المشترك ضد الامبريالية والسيطرة الأجنبية .

Digitized by UNOG Library

السيد ديرسّا (اثيوبيا) (الكلمة بالانكليزية) : ان القرار ينكر مقعد كمبوتشيا على حكومتها الشرعية ، وعندئذ فان بحث بند جدول الأعمال رقم ١٢٣ والمعنون : " الحالة في كمبوتشيا " في غياب الممثلين الشرعيين لهذا البلد يضع هذه الجمعية على أقل تقدير في موقف فضول لا يصدق .

ان محنة شعب كمبوتشيا محنة مأساوية حقا ، وتستحق كل اهتمام من جانب المجتمع الدولي . ومع ذلك ، فانه من الغريب أن مجموعة من الأفراد - بوثائق تفويض زائفة أصدرها نظام سابق وبائد ، ليس له عنوان بريدي خاص به ، ناهيك عن أرض يحكمها - يسمح لها ليس فقط بأن تحتل مقعد دولة كمبوتشيا ، وانما أيضا يسمح لها بأن تدخل في حملة افتراءات ضد بعض الدول الأعضاء التي أسهمت اسهاما هائلا في نضال الشعوب المقهورة في جميع أنحاء العالم .

ان هذا - في رأينا - لا يعد فألا طيبا بالنسبة للعمل الفعال لمنظمتنا ، وفضلا عن ذلك فانه يعد اساءة لذكرى الكمبوتشيين الذين راحوا ضحية لنظام بول بوت - انغ ساري الذي كان يبيد الجنس . ان الأمم المتحدة ، على أية حال ، تتكون من دول ، ولا تضم نظاما أو زمرا تمنحت الاطاحة بها من جانب شعوبها . ان ما يسمى بكمبوتشيا الديمقراطية ، هو ببساطة أمر من نسج الخيال لا يخدم ارادة شعب كمبوتشيا ولا يخدم الحفاظ على السلم والأمن في المنطقة . وسوف يكون من مصلحة دول المنطقة الحقيقية والمستنيرة بل والمجتمع الدولي بأسره ، أن يضعا حدا لهذه الحالة غير القانونية .

ان ستار الدخان الخاص بالتدخل الأجنبي المزعوم - الذي تم اطلاقه لممارسة الازدواجية الصارخة - قد أتاح فرصة مناسبة للهاربين من العدالة ، ليس فقط لكي يتجنبوا مواجهة آثار ونتائج جرائمهم ضد شعبهم بل وأيضا لخداع المجتمع العالمي . ان هذه الوقاحة لا يمكن أن تشكل سابقة ، ويجب ألا يسمح لها بأن تستمر اذا كنا نريد أن ننقذ العالم من مواجهة خطرة .

لقد عارض وفدي بشدة اغتصاب مقعد كمبوتشيا ، وسوف يواصل مقاومة جميع المناورات التي ترمي الى تكريس هذه الحالة غير القانونية وغير الشرعية . وبالمثل ، فاننا نعتبر أنه من غير الملائم ، ومما يتعارض مع نص وروح ميثاق الأمم المتحدة ، أن نتناول بالبحث موقفا في دولة ذات سيادة وعضو في هذه المنظمة ، ضد ارادة شعبها ، وبإهمال كامل لتطلعات هذا الشعب واستبعاد ممثليه

Digitized by UNOG Library

الشرعيين . ونحن نؤمن بأن مثل هذه العملية ـ التي دخلنا فيها خلال الأيام القليلة الماضية ـ سوف تتجه الى تقويض دعائم فعالية الأمم المتحدة وسوف تزيد من سوء الموقف وتؤدى الى الاستقطاب في المنطقة المعنية . وهذا لن يخدم فقط المصالح الأنانية ، وانما سوف يخدم أيضا مصالح الامبريالية والرجعية الدوليتين ، بأن يخلق ظروفا طيبة ومواتية لتعزيز عملية استغلالهما وطموحاتهما في الهيمنة.

وبالتالي ، فقد أصبح من الحتمي أن بحث هذا البند والتوصيات التي سوف تنجم عن مناقشاتنا الحالية ، يجب أن يتركزا على التدابير التي ترمي الى التخفيف من المعاناة التي تسببت عن السياسة غير الانسانية لنظام بول بوت ـ انغ ساري والذين عاونوه . ويجب على المجتمع الدولي في هذه المناسبة أن يظهر تضامنه مع جماهير كمبوتشيا التي تعاني ، وأن يؤيد هذه الجماهير في ساعاتها العصيبة . وبهذه الروح يشارك وفدى في المناقشة بشأن هذا البند . ومن هنا ، فاننا سوف نعارض جميع التدابير التي ترمي الى تبرير التدخل في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا والمناورات التي تهدف الى الاخلال بالحقوق السيادية لحكومة كمبوتشيا الشرعية .

ان مناقشة من جانب الجمعية العامة للحالة في كمبوتشيا ، كان يمكن أن تكون سليمة في وقت كان فيه هذا البلد يتعرض للعدوان الامبريالي ، وبناء على تحريض من القوى التوسعية كان نظام بول بوت ـ انغ ساري يرتكب سلسلة من الغزوات المسلحة في أراضي الدول المجاورة ، وفي وقت كانت فيه ابادة الأقليات وجميع العناصر التقدمية في كمبوتشيا هي النظام السائد . ولو أن هذه المناقشة قد جرت في ذلك الحين واتخذت تدابير صارمة من جانب المجتمع الدولي ربما أمكن انقاذ الملايين من أرواح الأبرياء ، وربما كنا قد أنقذنا العالم من ألم ان يشهد ابادة شبه كاملة لشعب بطل .

ان المجاعة والصعوبات الأخرى التي يواجهها شعب كمبوتشيا اليوم ، قد جاءت نتيجة مباشرة للسياسة التي انتهجها نظام وحشي كان يخدم المصالح الأجنبية فقط . ان هذه الزمرة ـ من أجل أن تفرض مفاهيمها الشريرة والمتخلفة عن المجتمع ـ مزقت نسيج الحياة الاجتماعية في كمبوتشيا ودمرت الحياة والممتلكات ، واجتثت الأفراد وأخضعتهم لعمليات ابادة ومجاعة . ويقال أن أكثر من ثلاثة ملايين من البشر قد هلكوا نتيجة للسياسة الاجرامية لنظام بول بوت وزمرته . ان قسوة ووحشية هذا النظام كانت ، في واقع الأمر ، مما لا يمكن وصفه ولا وصف حجمه ، ولقد أدانت جميع

Digitized by UNOG Library

الحكومات والمنظمات بالاجماع هذه السياسة . ومع ذلك ، فانه من المفارقات أن أصحاب هذه السياسة لا زالوا يحظون بالتأييد في زعمهم الزائف بأنهم يمثلون شعبا قهروه تماما .

انه اعتراف بالحقوق الأساسية للشعوب في تقرير مستقبلها ، ونتيجة للوعي الكامل بالاتجاهات الايجابية السائدة حاليا في ذلك البلد ، فان جمهورية اثيوبيا الاشتراكية قد اعترفت دبلوماسيا ، اعترافا كاملا بحكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية التي يمثلها المجلس الثورى الشعبي . وبنفس روح التضامن ، فقد شارك وفدى في تبني مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/34/L.7/Rev.1) . ونحن نؤمن ايمانا راسخا بأن اقرار هذا المشروع سوف يقطع شوطا بعيدا في اتجاه التخفيف من الموقف المتفجر في المنطقة واقرار السلم والاستقرار فيها .

السيد دوغو تشيرنغ (بوتان) (الكلمة بالانكليزية) : ان الجمعية العامة تتناول بالمناقشة التهديد الخطير للسلم والاستقرار الذى سببه الموقف في كمبوتشيا . ولقد اجتمع هنا عدد كبير من المندوبين لدراسة هذا الموضوع ، لأننا جميعا نشارك في الالتزام المشترك طبقا لميثاق الأمم المتحدة ، من اجل تعزيز السلم والأمن الدوليين ، وكذلك من أجل رفاهية جميع الشعوب . والواقع أننا هنا للوفاء بهذا الالتزام المشترك ومن أجل توحيد جهودنا لتخليص البشرية من ويلات الحرب .

ولكننا اليوم نجد أن شعب كمبوتشيا لا يواجه حربا فحسب ، بل انه مهدد أيضا في وجوده . واذا لم يكن هناك مثل هذا التهديد لحياة هذا الشعب ، فاننا لا يمكن أن نفهم سبب هجرة الكمبوتشيين عقب القلاقل الأخيرة في المنطقة .

Digitized by UNOG Library

ان الأمين العام للأمم المتحدة ، عندما أعلن عن عقد مؤتمر جمع التبرعات في البرقية التي بعث بها الى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، قال ان شعب كمبوتشيا :

" يعاني من البؤس والحرمان بصورة جماعية ، بما في ذلك نقص شديد في الغذاء والأدوات الطبية والمأوى ووسائل النقل . وهناك سوء تغذية مروع وبصفة خاصة بين الأطفال حيث أن ٩٠ في المائة منهم يعانون كثيرا من سوء التغذية " .(SG/SM/2816)

ان الورقة المعنونة " معلومات أساسية فيما يتعلق بمؤتمر جمع التبرعات لاغاثة انسانية عاجلة لشعب كمبوتشيا " تحت " برنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين " (صفحة ١٠ ، فقرة ٢) تقول ان تدفقا جديدا ضخما من الكمبوتشيين قد هربوا الى تايلند ، فقد وصل حوالي ٢٠٠٠٠٠ في تشرين الأول/اكتوبر فقط ، وكانوا يعانون من نتائج مدمّرة للحرب ومن الجوع والمرض، ومن المتوقع أن أكثر من مائة ألف آخرين سوف يصلون في وقت قريب .

وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر قال ممثل تايلند ، عندما كان يتحدث في مؤتمر جمع التبرعات لكمبوتشيا ما يلي :

" ان حوالي ٣٠٠٠٠٠ من الرجال والنساء والأطفال قرب الحدود التايلندية الكمبوتشية قد منحوا الآن حق الدخول لتايلند اذا ما حدث اندلاع آخر للقتال . وتتزايد الأعداد البشرية التي تصل الى تايلند بدلا من أن تقل " .

وكم عانى الكثير من السكان هناك في مثل هذا الوقت القصير . ونحن في بوتان ، وهي بلد بوذى ، نتطلع الى المشاكل الانسانية بأسف وتعاطف ، ونقدر الجهود الرائعة التي بذلها المعنيون لتخفيف المعاناة البشرية المأساوية .

ولا يزال أناس أبرياء يعانون على أرض كمبوتشيا المدمّرة ، ويتطلب الموقف معونة انسانية فورية للشعب اليائس على أساس غير تمييزى . ان الاستجابة الايجابية للمجتمع الدولي للاغاثة الطارئة في المؤتمر الذى عقد في الاسبوع الماضي ، قد بلغت ٢١٠ مليونا من الدولارات . وعلى غرار دول أعضاء كثيرة ، فاننا نعتقد أيضا أنه يجب على جميع المعنيين أن يتعاونوا تماما مع المنظمات الدولية من أجل تسهيل توزيع الامدادات على أساس الترتيبات التي تضمن للعالم أنها سوف تصل الى أيدى المدنيين الذين يعانون .

Digitized by UNOG Library

ان المعاناة البشرية في جنوب شرقي آسيا أو في أى جزء من كوكبنا ، لا يمكن القضاء عليها الا اذا وجدنا حلولا للمشاكل الأساسية . وفي هذا الصدد ، لا يمكننا أن نصفح عن المعاناة التي دفع اليها نظام بول بوت ، كما لا يمكننا أن نصفح أيضا عن استخدام القوة من قبل أية دولة تحت أية ظروف ، لحل المشاكل . ويجب على المجتمع الدولي أن يساعد على ايجاد حل سلمي لهذه المشكلة . ومن أجل التحرك نحو مثل هذا الحل السلمي للمشكلة ، فان شعب كمبوتشيا ينبغي أن يسمح له بأن يحقق مصيره دون أى تدخل خارجي . ونحن نعتقد أن كمبوتشيا لها نفس الحق في الاستقلال ووحدة الأراضي مثل جميع الدول الأخرى .

وتعلق مملكة بوتان أهمية كبيرة على مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وأهداف حركة عدم الانحياز . وتنص المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة على ما يلي :

" حفظ السلم والأمن الدولي ، وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعّالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولازالتها ، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الاخلال بالسلم ، وتتذرع بالوسائل السلمية ، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي ، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدى الى الاخلال بالسلم أو لتسويتها " .

وفي أيلول/سبتمبر من هذا العام في هافانا ، أعلن رؤساء دول وحكومات عدم الانحياز أنه يجب على بلدان عدم الانحياز أن تعمل بصورة أكثر عزما ضد التهديدات والهجوم وأعمال الضغط والسيطرة والتخريب والتدخل في شؤونها الداخلية ، وقد أكدوا حاجة بلدان عدم الانحياز الى أن تستجيب لهذه المشاكل بشجاعة وبتضامن .

وانطلاقا من هذه المبادئ ، قال صاحب الجلالة ملك بوتان ، عندما تحدث في مؤتمر القمة السادس لرؤساء دول وحكومات عدم الانحياز ما يلي :

" نحن نشعر بقلق عظيم للتوترات المتزايدة والنزاعات في جنوب شرقي آسيا التي تعوق السلم والاستقرار في هذه المنطقة . ونحن نعتقد عن رسوخ وقناعة أن التدخل في الشؤون الداخلية للدول لا يمكن تبريره في أى ظرف من الظروف مهما كان ، لأنه يتعارض مع حق السيادة الثابت لكل دولة في أن تقرر نظامها الاجتماعي والاقتصادى والسياسي وتدير شؤونها بنفسها . وبالاضافة الى ذلك ، وبما أن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول هو أساس حركة عدم الانحياز ، فان مثل هذا التدخل سوف يستحق المزيد من اللوم

Digitized by UNOG Library

اذا ما ارتكب من عضو في حركتنا . واننا نأمل في أن تطلعات بلدان هذه المنطقة الى السلم والاستقرار سوف تتحقق على أساس مبادئ عدم الانحياز واحترام السيادة والاستقلال ووحدة وسلامة الأراضي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم استعمال القوة وعدم الاعتداء " .

ان هذه المبادئ سوف تلهمنا في اتخاذ موقفنا عند التصويت على مشروعات القرارات الثلاثة المطروحة أمام الجمعية العامة .

السيد روملو (الفلبين) (الكلمة بالانكليزية) : لقد أجرينا مناقشة هامة وتاريخية ، ويشرفني أن أكون آخر المتحدثين في هذه المناقشة العامة . لقد استمعنا الى بيانات من كثير من الوفود بشأن الحالة في كمبوتشيا . ولقد اتفق الرأى هنا على أن الحالة في كمبوتشيا تمثل كارثة انسانية من الدرجة الأولى ، وقليلون هم الذين يمكنهم أن ينكروا أن هذه الكارثة هي أفظع ما حل بجيلنا ، وان الحدث الوحيد الآخر الذى يشابهها في هذا القرن كان كارثة الحرب العالمية الثانية منذ جيل سابق .

ان المأساة لا تزال مستمرة في كمبوتشيا حتى ونحن نتحدث هنا ، وقد تزداد سوءا مع بدء موسم الجفاف وتزداد حرب العصابات في تلك الأرض المدمّرة بالفعل . وقد تزداد سوءا أكثر من هذا ــ الى درجة تقشعر منها الأبدان اذا فكرنا فيها ــ وذلك اذا انضم خصوم آخرون أكثر قوة الى العمليات العسكرية .

ويمكننا القول بطرق كثيرة ، بأن الحالة في كمبوتشيا تمثل خطرا واضحا على السلم والأمن في المنطقة بأسرها ، بل وعلى العالم أجمع . والأكثر من ذلك ، وبحكم حقيقة أن هناك ملايين يعانون من المجاعة والمرض في كمبوتشيا يتخطون حدودهم ويهربون من بلادهم ، فان الموقف في كمبوتشيا يعتبر وصمة للبشرية وعبئا على ضميرنا . وانني لعلى ثقة ، من اننا لا نريد أن نعيش به . واذا لم نتصرف بالنسبة الى هذه المأساة التي تواجهنا الآن ، فاننا سوف نناقض أنفسنا اذا ما تحدثنا عن التعاطف في أية مناسبة في المستقبل* .

---

* عاد الرئيس الى تولي الرئاسة .

Digitized by UNOG Library

انه لقرار ضئيل أن نلحظ أننا قد سلّمنا بالفعل بما لضرورة العمل من صفة عاجلة كما هو الحال بالنسبة للاجئين القادمين بحرا ، فقد عقدنا اجتماعات لا حصر لها وعملنا حيثما كانت المسألة تتعلق باحتياجات مادية لكي نوفر المواد والأموال . فمنذ أسبوع واحد مضى وبناء على طلب من الأمين العام عقدنا مؤتمرا للاعلان عن التبرعات وفّرت فيه خمسون دولة أموالا للوكالات المكلفة بمهمة الاضطلاع بحل هذه المشكلة في الميدان . ولكن كل ذلك لا يكفي حيث انه ليست المشكلة فقط في توفير الأموال والمواد ونقلها الى مستحقيها في الموقع وليست المشكلة أيضا في ضمان وصول الأموال والمواد للذين يحتاجون اليها دون تفرقة من أى نوع كانت . بل المشكلة في نهاية المطاف هي في كيفية ضمان عدم تفرع الجوع والمرض الى حروب سياسية وعسكرية بين الأشقاء والى حروب محلية وتشنجات جغرافية سياسية تدخل فيها الدول الكبرى وتبعا لذلك كيفية ضمان عدم تأدية الاعتبارات السياسية الى المزيد من المعاناة والموت .

وفي الوضع القائم أمامنا علينا أن نفرق بين الاحتياجات الانسانية الأولية والمتطلبات الأكثر تعقيدا الناجمة عن السياسة والايديولوجية بل ولعلنا لا ننسى أيضا أن الواحدة قد تؤثر على الأخرى .

وعلى ضوء ذلك وسبقا للخطورة المتصاعدة للمشكلة قررت الدول الأعضاء الخمس في اتحاد دول جنوب شرق آسيا في آب/ اغسطس من هذه السنة أن تدرج هذا البند في جدول أعمال الدورة العادية الرابعة والثلاثين للجمعية العامة وأن تدعو جميع الدول الى الموافقة على قرار معروض مشروعه علينا بالوثيقة A/34/L.13/Rev.2 تعتقد مع مساندين آخرين له وعددهم ٣٠ سيكون خطوة ايجابية ليس نحو تخفيف الاحتياجات الفورية لسكان كمبوتشيا فحسب بل أيضا نحو انشاء الاطار والشروط اللازمة لحل مسائل سياسية أكثر تعقيدا بالعمل الحازم للأمم المتحدة وتصرف الأمين العام .

انه مطروح على الدول الأعضاء مشروعا قرارين A/34/L.7/Rev.1 & Add.1 تبنّته احدى عشرة دولة و A/34/L.38 تبنّته دولة واحدة . وواضح من الدراسة الدقيقة لمشروع قرارنا الذى له الصدارة بمقتضى قواعد الاجراءات ومشروعي القرارين الآخرين المقترحين ، ان مشروع قرارنا هو الوحيد الذى تتوافر فيه جميع مستلزمات حل ينطوى على المزيد من الدوام لهذه المشكلة كما انه تتوفر فيه الحاجة العاجلة والفورية لعمل انساني . وهناك عدد من الأسباب الملحة التي تبرر ضرورة موافقة الجمعية العامة على مشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 دون أى مشروع قرار آخر .

Digitized by UNOG Library

أولا ، يحلل مشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 الأسباب الأساسية للمأساة الحالية معللا اياها بأعمال التدخل المسلح لدول أجنبية ، ولكن دون تحديد تلك الدولة أو الدول في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا . والغرض من عدم تحديد الأسباب النوعية هو تلافي لوم أو انتقاد أحد ، وبدلا من ذلك التركيز على آثار تحسين وحل تلك الأوضاع والخطوات المقترحة لذلك .

ثانيا ، مشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 يلخص الآثار الفعلية والمحتملة للاحداث في كمبوتشيا وتفرعات هذه الآثار في الخارج نحو البلدان المجاورة والمنطقة كلها وما تنطوى عليه من خطر اذا ما شعرت دول أخرى انه عليها أن تتدخل .

ثالثا ، مشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 يشير بالتحديد الى نتيجة خطيرة وهي : " المعاناة والحرمان المنتشران والمجاعة على المدى الواسع " بين شعب كمبوتشيا مما يؤدى بدوره الى مواصلة النزوح الجماعي للذين مازال لديهم القوة الكافية للوصول الى البلدان المجاورة ، وقد خلقوا بذلك مشكلة حادة من اللاجئين . وبالرغم من أن الأمم المتحدة بفضل مبادرة من الأمين العام ومنظمات وطنية ودولية أخرى قد استجابت بسرعة الى الوضع الا أن مشاكل عديدة قد أثيرت تتعلق بهذا الوضع الطارئ بالذات الذى يجب أن يصبح جزءا من التحرك الذى سبق أن تسببنا فيه .

رابعا ، ان مشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 يشير الى الحاجة الى تمكين شعب كمبوتشيا من ممارسة حقه بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة في تحديد ظروف معيشته حالا ومستقبلا .

خامسا ، ان مشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 يحذّر جميع الدول من التهديد باستعمال القوة ضد أى دولة أخرى والالتزام بالمبادئ التي تسعى الأمم المتحدة وفقا لها الى تحقيق هدفها في نشر السلم بين الأمم .

سادسا ، على أساس تحليل المشكلة كما حددها مشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 واستنتاجا منطقيا للأسباب الجذرية للمشكلة كما حددت في مشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 فان مشروع القرار يؤكد على الحاجة الى حلول لكل من المشاكل ويدعو كافة الدول الى مساندة جهود الأمم المتحدة في سبيل تحقيق كل حل . وهو يطالب كافة الدول بمواصلة تقديم المعونة الانسانية الى شعب كمبوتشيا المصاب في كمبوتشيا وخارجها على أساس من عدم التفرقة وفي سبيل اعادة توطين اللاجئين . وبذلك فهو يفصل بين هذه المشكلة لأغراض سياسية ، من بعدها السياسي الذى يعتبره غير ذى أهمية

Digitized by UNOG Library

طالما أن الاحتياجات الانسانية هي موضع الاهتمام في الظرف الحاضر ، وهذا يساوى القول انه تتوفر لدينا حالة قصوى من المعاناة فالناس يموتون من الجوع والمرض . فلنبادر الى اسعافهم فورا دون الالتفات الى من هم .

سابعا ، ان مشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 يطالب جميع الدول بأن تتعاون في تنفيذ الرغبة التي أبداها المجتمع العالمي باسعاف شعب كمبوتشيا طارحا الى جنب الاعتبارات السياسية . وفي هذا الصدد فاننا نذكّر جميع من يعنيهم الأمر بمجموعة أخرى من المبادئ الأساسية المتعرض لها وهي : الحقوق الانسانية لشعوب كمبوتشيا التي ابتليت نتيجة للحرب .

ثامنا ، ان مشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 يسعى الى التحرك نحو حل سياسي بمطالبته جميع الدول المعنية بسحب قواتها والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا واتاحة الفرصة لشعبها لتحديد حكومته الخاصة بالأساليب الديمقراطية وحل مشكلاته الداخلية بنفسه .

تاسعا ، في تعديل تبنّاه مشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 وقبل آخرون المشاركة في تبنّيه ، يسعى هذا المشروع الى الوفاء بمتضمنات الأسباب الأساسية للمشكلة بحث كافة الدول على الامتناع عن أى تهديد أو أى عمل أو أى استخدام للقوة يزيد من تقويض الاستقرار في المنطقة ويصعّد التوترات فيها .

عاشرا ، ان مشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 يؤكد على الدور الذى ترغب الجمعية العامة في أن يؤديه الأمين العام ، ومن ثم الأمم المتحدة في المضي في حل المشكلة اقتناعا منّا بأن المسألة على قدر من التعقيد وتنطوى على مقدار من الصعوبات يستدعي عملا جماعيا متواصلا من قبل المجتمع العالمي .

حادى عشر ، وهذه نقطة تتعلق بالبند عاشرا السابق ، في تعديل قبله متبنّو مشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 والمنضمون اليهم . يحاول مشروع القرار هذا ايضا استكشاف كافة السبل الممكنة نحو حل شامل ومرض يشمل امكانية دعوة مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة كوسيلة لتنفيذ مشروع القرار والتقدم بالبشرية نحو مثل هذا الحل .

Digitized by UNOG Library

وفي رأينا ان مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.13 يتضمن جميع العناصر المطلوبة لوقف المأساة الحالية في كمبوتشيا والقضاء على آثارها وأسبابها ، ويتضمن الحلول الحتمية التي توحي بها التحاليل المختلفة . ان مشروعات القرارات البديلة لذلك تؤدى الى زيادة المأساة الانسانية وتعميق الفوضى والاتجاه الى حرب أوسع نطاقا .

ونحن نرى انه ليس هناك طريق آخر للتوصل الى حل معقول طويل المدى للمشاكل المختلفة التي يثيرها الموقف في كمبوتشيا ، إلا من خلال مشروع قرارنا الوارد في الوثيقة A/34/L.13 . ومع ذلك يبدو أن هناك البعض ممن لا يشاركنا هذا الرأى ، والبعض لا يشاركنا نظرتنا ولديه افتراضات مختلفة ، وهذا من حقه . وهناك البعض أيضا يرى ان البُعد السياسي بالنسبة اليهم هام للغاية ، وان الجانب الانساني بالنسبة اليهم مجرد فكرة ثانوية توضع بتردد بسبب اتفاق الرأى العالمي الذى لا يمكن تجاهله ، وهذا هو الحال بالنسبة الى مشروع القرار A/34/L.7 . ان هذه الاعتبارات تضطرنا الى أن نرفض ذلك المشروع وهو A/34/L.7 وأن نوصي الجمعية العامة بجميع أعضائها بقبول مشروع القرار A/34/L.13 .

وذلك لأن هذا المشروع يتابع مأساة كمبوتشيا وتهديدها لسلام واستقرار الدول المجاورة وبقية دول جنوب شرقي آسيا ، ويرجع ذلك الى أعمال نظام الابادة الجماعية لحكام كمبوتشيا الذين أطاحت بهم قوات فييت نام وشركاؤها .

ومع اننا لا نوافق على ما قام به بول بوت الذى كان قاتلا وظالما لشعبه ، فاننا نرفض هذا الافتراض ، ذلك ان الجوع والتشريد والمعاناة لشعب كمبوتشيا نتيجة مباشرة للغزو وعمليات التصعيد والدمار الشامل الناتجة عن ذلك . ان عملية اللجوء الى بلدان مجاورة ما كان يمكن أن يحدث لولا الاضطراب الذى نجم عن الحرب . وفضلا عن ذلك ، فان مشروع القرار A/34/L.7 يتضمن حقيقة أن العدوان المسلح جاء نتيجة لمباشرة شعب كمبوتشيا حقه في تقرير المصير ، وضمنا من أجل رغبته في أن يحرر نفسه من نير النظام الذى كانت لديه السلطة في بنوم بنه . ومرة أخرى ، فاننا نرفض هذه الحجة لأن الغرض الأساسي الذى يقوم عليه مشروع القرار A/34/L.7 ينفي هذه الحجة ، لأنه اذا صدق هذا ، واذا كان هذا النظام يقمع شعب كمبوتشيا ، وكان هذا هو الحال ، فان مشروع القرار A/34/L.7 لا يمكن ان يقدم دليلا على حقيقة أن شعب كمبوتشيا دعا أى أحد أو أية قوة أجنبية

Digitized by UNOG Library

لتحريره . وفي الوقت نفسه ، ونحن نؤكد على هذه النقطة ، لا يمكن أن نقبل أية ذريعة تقول بأن التدخل المسلح ضرورى وله ما يبرره على أساس ما يحدث في داخل دولة ، أو في ظل أى نظام. ان هذا بالنسبة لنا نقطة هامة للغاية لأنها تمثل أخطارا شديدة ، لأنه ما الذى يمنع أية دولة من أن تزحف على دولة مجاورة في أى وقت ترغب فيه لأنها لا ترضى عما يحدث في داخل تلك الدولة ؟ وما الذى يمنع التصعيد الخطير لهذه المبادئ بحيث تشعر دول أخرى انها مضطرة الى الدخول في هذه العملية عندما ترى ان مصالحها تأثرت بأحداث داخلية في دولة أخرى ؟

ان مشروع القرار A/34/L.7 بعد استعمال مبدأ التدخل الذى له ما يبرره لكي يصف الأحداث في كمبوتشيا ، ينتقل الى مبدأ حق تقرير المصير ، ويناشد جميع الدول أن تترك الموقف الحالي على ما هو عليه ، وأن تترك شعب كمبوتشيا يقرر مصيره بنفسه وعمله في المستقبل.

وبالنسبة الينا يبدو أن هذه محاولة متعمدة للابقاء على الوضع الراهن في كمبوتشيا ، وبالتالي للقضاء على ضرورة انسحاب القوات الأجنبية التي تصل الى ٢٠٠ ألف من القوات التي تضع نظام هنغ سامرين في مكانه. وبالنسبة الينا ليس هذا هو الحل ، لأنه سوف يبقى انتهاكا لمبدأ عدم التدخل وتجنب القوة في تسوية المنازعات ، وسوف يواصل فرض تهديد خطير لاستقرار المنطقة بأسرها ، واحتمال حدوث مواقف مشابهة من دول أخرى .

ان مشروع القرار A/34/L.7 أيضا ، يبدو أنه يفترض ان المشكلة الأخرى الوحيدة في جنوب شرقي آسيا هي مشكلة بين كمبوتشيا وبين بعض دول أخرى في تلك المنطقة ، ويجب ألاّ تتدخل فيها دول أخرى . وفي ظاهرها ، فان هذه المشكلة قد تكون ممكنة لولا الحقيقة المعروفة وهي أن دولا أخرى بالفعل تشارك في هذا الموقف وان مصالحها فعلا موجودة في هذا الموقف أيضا . ولهذا فاننا نرى ان الموقف في كمبوتشيا لم يعد مسألة محلية في علاقات عبر الحدود بين كمبوتشيا وبين جيرانها . والمشكلة أيضا ليست مسألة مواجهة بين دول اتحاد جنوب شرقي آسيا وبين مجموعة دول الهند الصينية ، فهذا أمر نرفضه ، واذا كانت هناك أية آثار لهذا كما يبدو في مشروع القرار A/34/L.7 ، وخاصة في مشروع القرار الثالث المقترح A/34/L.38 فانه يكفي أن نشير الى أن الموقف الحالي في كمبوتشيا لم يكن مطلقا نتيجة عمل دول اتحاد جنوب شرقي آسيا ، فهذه الدول لم يكن من صالحها مطلقا ، ولم ترغب في أن تكون كمبوتشيا في هذا الموقف.

Digitized by UNOG Library

ولنذكّر أنفسنا بأن الأحوال المحزنة الحالية ، قد جاءت في معظمها نتيجة لخلافات بين الدول الاشتراكية من دول الهند الصينية وليس بين دول جنوب شرقي آسيا . والواقع انه مما لا صلة له بهذا الموضوع أن يعرب مشروع القرار A/34/L.7 عن الأمل في أن دول اتحاد جنوب شرقي آسيا سوف تعمل على انشاء منطقة حياد وسلم وحرية ، وهي تفعل ذلك بالفعل . ان عنصر عدم الاستقرار الذى يهددنا جميعا في جنوب شرقي آسيا ، انما يأتي من النضال والاقتتال بين تلك البلدان وليس بيننا ، ولا يمكن ان ينطلق من علاقاتنا معها ، لأنه منذ عام ١٩٧٥ عندما انتهت الحرب في الهند الصينية كانت جهود دول اتحاد جنوب شرقي آسيا تعمل من أجل التوصل الى تقارب مع فييت نام وجميع دول الهند الصينية الأخرى . وفيما يتعلق بنا فهذه ليست المشكلة المباشرة .

ولهذا فاننا نعتبر مشروع القرار A/34/L.38 ناقصا لأنه يشير الى ان القضية يمكن ان تكون قضية صراع بين مجموعتين من الدول في جنوب شرقي آسيا وهذا ليس صحيحا ، كما لو كان الموقف في كمبوتشيا قد جاء نتيجة لخلافات فيما بين هذه الدول وهذا ليس صحيحا أيضا ، وبالتالي فان مؤتمرا اقليميا يمكن أن يحل هذه المشكلة . وفضلا عن ذلك ، فان هذا المشروع غير مناسب لأنه لا يضع اصبعه على لبّ المسألة بأكملها ، ومصدر الصعوبة هو وجود قوات أجنبية في كمبوتشيا وضرورة انسحاب هذه القوات أولا وقبل كل شيء . وفي رأيي ، ان أى مؤتمر اقليمي سوف يكون دون جدوى لو أن هذا الشرط المسبق لم يتحقق .

ان المشكلة واضحة ، ويجب علينا ألا نراوغ ونبتعد عنها ، ويجب ألا نسمح لأنفسنا بأن ننخدع بالكلمات المدوية التي لها أغراض أخرى خلاف التعاطف ، والحاجة الملحة الى السلم ، والرغبة في أن نحرر المنطقة من التدخل من جانب دول أخرى .

فلا نخدع أنفسنا . فأى جدوى في ممارسة كتلك التي يدعو اليها مشروع القرار A/34/L.7 ، الذى يتجاهل الواقع ويتحدث بشكل سلبي ، ويصمم على الحفاظ على الوضع الراهن دون حسم ودون أى حل ؟ هل هذا هو الذى أنفقنا المال والوقت من أجله ؟

ليست هناك أية قضية أخرى ، ولكننا نواجه كارثة انسانية تنمو كل ساعة وتتطلب فقط استجابة فورية واحدة منا جميعا ومساعدة مكثفة ومنسقة تتغلب على جميع الاعتبارات السياسية . واذا فعلنا هذا فيمكن ان نهتم بعد ذلك بجذور الكارثة السياسية والحكومية وتصارع القوى . ونحن لا نوافق على أن الاعتبارات السياسية يجب ان تكون لها الأسبقية على الاعتبارات الأخرى ، لأنه ما جدوى الانتصار السياسي بالنسبة الى سكان القبور ؟ .

Digitized by UNOG Library

كذلك ﻻ نوافق على أن مبررات حقوق الانسان ، كما هو الحال بالنسبة الى ادانة بول بوت ونظامه ، يمكن أن تستخدم كأساس لتبرير أعمال سياسية كالتدخل العسكرى وغزو دولة مجاورة ، لأن المبادئ التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة تكمن أساسا في الحقوق الأصيلة للشعوب ، بصرف النظر عن اعتبارات أخرى كتحديد أسلوب حكمها أو حياتها . ان أى خروج عن هذه المبادئ بالنسبة الينا ، أمر غير مقبول وخطير ، ومتى فتحنا الباب فلن يكون هناك أمان لأى أحد .

ومن رأينا أن الموقف الشامل والعام في كمبوتشيا سيئ للغاية ومتدهور ، وأننا لابد أن نعمل على وقف تدهور هذا الموقف وسحب جميع القوات الأجنبية من كمبوتشيا حتى نعطي شعبها ليس فقط فرصة لالتقاط الأنفاس ، وانما في النهاية الفرصة لاعادة ترتيب حياته واتخاذ القرارات بنفسه بالنسبة الى ما يجب أن يفعله من أجل اعادة تعمير بلاده وتوطنه .

ان الذى نسعى اليه في كمبوتشيا وهو الذى يتطلع اليه العالم بأسره ، هو حل يهتم بشكل سلمي بالحالة الطارئة التي تواجه هذا الشعب ، ويواجه هذه الحالة دون تأخير . ان الذى نحتاج اليه هو حل لا يجعل هذا الشعب أسلوبا للمقايضة ، حل لا يحرر شعبا من العوز والحاجة ولكن يحرر جميع الشعوب في المنطقة من الطريق الخطير للعمل نيابة عن أية دولة أخرى ومن أجل مصلحة أخرى بخلاف مصالحها .

ولو أن الخطوات الأولى قد تم اتخاذها ــ ونحن نؤمن بأن مشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 سوف يجعل ذلك ممكنا ــ الا أننا نأمل في ترتيبات مؤقتة في ظل اشراف فعال من الأمم المتحدة ، كما أعرب ممثل سنغافورة عن أمله في اعطاء شعب كمبوتشيا أجهزة العمل والتشجيع التي تمكنه من التعبير عن ارادته تعبيرا تاما ، واتخاذ قراراته الجماعية بعيدا عن القيود أو التدخل الخارجي .

وأود أن أبين لجميع الدول الأعضاء أن هناك مخرجا من حالة اليأس الحالية في كمبوتشيا ، لكي ننقذ ما تبقى من شعبها ، وهو مخرج سوف يخفف من وطأة المشكلة على ضميرنا ، ويبعدنا عن التفجير المحتمل في جنوب شرقي آسيا . ان هذا المخرج هو أن نوافق فورا على مشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 ، وليس هناك من خيار آخر مفتوح امامنا . ويجب أن نقف مدافعين عن مبادئنا من أجل الانسانية كلها ، ولو أن هذا الموقف قد يكون مؤلما بالنسبة الى بعض زملائنا وأصدقائنا وشعوبنا .

Digitized by UNOG Library

ونحن نختتم هذه المناقشة التاريخية بشأن هذه القضية الخطيرة ، فلنذكّر أنفسنا بأن قراراتنا حول هذه المسألة سوف تصل الى آفاق كبرى في المستقبل ، وألا تغيب عن بالنا خطورة هذه المشكلة . اننا نصنع تاريخا بهذه المناقشة التاريخية ، وانني أتحدث باسم جميع مقدمي مشروع القرار . ان الآثار خطيرة بحيث أن الأقوى قد يشعر بالحاجة الى قرارات من هذا النوع ، فليس هناك أحد فوق أعمال الآخرين . ان الذى يحدث بالنسبة الى الدول الصغيرة والشعوب العاجزة ، قد يحدث للآخرين بل حتى للأقوى والأكثر غنى . واذا كان من الصحيح أن التاريخ يعيد نفسه ، فانه من الصحيح أيضا وبشكل أكبر ، أن الرجال وقرارات الرجال هي التي تعمل على ألا تكون الأجيال ضحية لتكرار واعادة التاريخ لنفسه . ان واجبنا واضح وجليّ ، فلنقم بواجبنا كرجال مسؤولين عن مستقبل الانسانية كلها .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد استمعنا الآن الى المتحدث الأخير على القائمة بالنسبة الى هذا البند . وسوف أعطي الكلمة لهؤلاء الذين يودون تعليل تصويتهم قبل التصويت .

وفي هذا الصدد ، أود أن أذكّر جميع الوفود بالقرار الذى سبق أن اتخذته الجمعية العامة والذى يحدد الوقت المخصص لتعليل التصويت بعشر دقائق ، كما أود أن أذكّر الوفود بأن هذا التعليل يجب أن يتم من مقاعدها .

السيد عثمان (السودان) : سيدى الرئيس ، لقد رأينا أن نتقدم بهذا الشرح للتصويت قبل التصويت ، نسبة لتباين المواقف المنعكس في مشروعات القرارات المطروحة أمام الجمعية العامة ، وكذلك بحكم الأوضاع السائدة في كمبوتشيا والتي تستلزم منا جميعا تضافر الجهود لانجاح المساعي الانسانية الرامية الى اغاثة شعب كمبوتشيا وانتشاله من وهدة المعاناة التي يجابهها . وقد قرر وفد بلادى مساندة مشروع القرار الوارد في الوثيقة رقم L.13/Rev.1 نسبة لأن هذا المشروع يركز على الجوانب الانسانية ويقترح عدة اجراءات تهدف الى معالجة الأوضاع السيئة والمتدهورة التي يعاني منها شعب كمبوتشيا ، كما وأنه ينادى بوضع حد للنزاع المسلح القائم في المنطقة ويطالب بانسحاب القوات الأجنبية كمدخل لتوفير الحل السلمي للنزاع ، ويؤكد مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، واحترام سيادتها الاقليمية ، ووحدة أراضيها . أما بالنسبة

Digitized by UNOG Library

لمشروع القرار الوارد في الوثيقة L.7/Rev.1 فاننا سنقوم بالتصويت ضد هذا المشروع لأنه يحتوى على عدة مبادئ تناقض تماما الأسس والقواعد التي نعتبرها من بديهيات العلاقات بين الأمم ، واحترام سيادتها ، وحقها في تقرير مصيرها ، والحفاظ على استقلالها . ولنسوق مثالا لذلك ، فهناك فقرات في هذا المشروع تطالب حكومات الدول بالامتناع عن أى اجراءات من شأنها أن تحول دون ممارسة شعوبها لحق تقرير المصير ، وهذا مطلب ولا شك غريب لأنه يحاول اقرار مبدأ لا ينسجم والأوضاع السائدة في الدول المستقلة ، بل ينطبق على الشعوب التي ترزح تحت نير الاستعمار . وهناك فقرة أخرى تحرض فئات من الشعوب على الانتفاض ضد حكوماتها ، وتبيح لها حق دعوة قوات أجنبية للتدخل في مثل هذه الأوضاع ، وهذا المبدأ مرفوض تماما ، لأنه يمكن أن يصبح مدخلا للتدخل في الشؤون الداخلية ، خصوصا بالنسبة لدول العالم الثالث التي تعاني بما فيه الكفاية من هذه الأساليب والوسائل التي تكاد تكون هي السائدة في بعض مناطق العالم هذه الأيام .

أما بالنسبة لمشروع القرار الوارد في الوثيقة L.38 فقد رأينا الامتناع عن التصويت عليه ، لأنه يطالب بعقد مؤتمر اقليمي لمعالجة أوضاع التوتر السائدة في منطقة جنوب شرقي آسيا من خلال مؤتمر يضم مجموعة دول الآسيان ودول الهند الصينية . وكلنا يعلم أن هذا المؤتمر لا يمكن أن ينعقد ما دام هناك اختلال جذرى في الرأى حول من يمثل شعب كمبوتشيا اذ أن مجموعة الآسيان تعتبر أن حكومة كمبوتشيا الديمقراطية هي الممثل الشرعي ، بينما تصر كل من فييت نام ولاوس على أن النظام القائم في بنوم بنه هو الممثل الشرعي لشعب كمبوتشيا . ولذلك فان مساندة هذا المشروع تعني ضمنا اعادة فتح النقاش حول موضوع تمثيل كمبوتشيا في الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى ، وهذا في رأينا لا يتفق وواقع الحال لان مسألة التمثيل قد حسمت بالتصويت الذى جرى في هذه الجمعية منذ عدة أسابيع . كما وأن فتح النقاش سيؤدى الى اثارة الحساسيات وتعقيد الأوضاع ، والحيلولة دون استكمال أعمال الاغاثة التي هي الشغل الشاغل الآن للمجتمع الدولي .

Digitized by UNOG Library

السيد سوفرنهـــو (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (الكلمة بالفرنسيـــة) :
ان الجمعية العامة ستصوت على مشروعات القرارات المقدمة اليها ، وان وفد بلادى يود ان يدلـــي ببعض الملاحظات حول مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.13/Rev.2 .

عند تحليل مشروع القرار الوارد في هذه الوثيقة ، نلاحظ ان دول اتحاد جنوب شرقي آسيا والدول الأخرى التي تبنت مشروع القرار قد عملت على التوصل الى قرار ، وحتى تفعل ذلك فانهـــا اعتمدت على ثلاث نقاط ولكنها اغفلت النقطة الرابعة ، فما هي النقاط الثلاث التي أصرت عليها ؟

أولا ، يدعو مقدمو مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.13/Rev.2 جميع الأطـــراف أن تكف عن النزاع ولكن لم تذكر هذه الأطراف ، ولذلك فما هي هذه الأطراف التي يشيرون اليها ، وأى نزاع هذا الذى يتحدثون عنه ؟ ان الحكومة الثورية لكمبوتشيا قررت دائما انها تسيطر تمامـــا علـــى الأراضي الوطنية بأكملها وانه ليس هناك طرف آخر الا عصابة وقطاع طرق بول بوت ورجعيون آخـــرون مازال يؤيدهم الامبرياليون وبكين ، وقد دخلوا كمبوتشيا من أجل تخريب البلاد . ان دول رابطـــة جنوب شرقي آسيا تطالب الحكومة الشعبية الثورية لكمبوتشيا بأن توقف عمليات القضاء على تلك العصابات من القراصنة ، وقد عينت مجموعة من الشرطة لحفظ الأمن في البلاد كما هو الحال في الغالبيـــة العظمى من دول اتحاد جنوب شرقي آسيا ، الأمر الذى تجيزه لنفسها ولا تسمح به لكمبوتشيا . ان النزاع المسلح الذى تتحدث عنه دول رابطة جنوب شرقي آسيا موجود فقط في العقول الدعائية لأعداء كمبوتشيا .

ثانيا ، ان مقدمي مشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 يطلبون حلا سياسيا حتى يستطيع شعب كمبوتشيا ان يختار حكومته بأسلوب ديمقراطي . ان مقدمي مشروع القرار يتحدثون عن كمبوتشيا كما لو كانت بلدا دون قيادة وينتحلون صفة من له الحق في تقرير هذا أو ذاك من أجل شعب كمبوتشيـــا . ان لدينا المبرر الكافي لسؤال دول اتحاد جنوب شرقي آسيا أو مقدمي مشروع القرار الآخرين عمـــا يعنونه بالحل السياسي ؟ فهل يطلبون ان يتفاوض المجلس الشعبي الثورى مع دمى الامبرياليـــة الرجعية والمستعمرين والتوسعيين من الدول الكبرى ؟ أم انهم يرمون الى افساد القضية العادلـــة للشعب الكمبوتشي مرة أخرى ؟ ماذا يكون موقف حكومات دول جنوب شرقي آسيا اذا ما طلب منهـــا ان تتفاوض مع مجموعة من المتمردين في داخل اراضيها للتوصل الى حل سياسي بينها وبينهم ؟

Digitized by UNOG Library

ثالثا ، يطلب مقدمو مشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 انسحابا عاجلا لجميع القوات الأجنبية - أى القوات الفييتنامية - من كمبوتشيا . ولقد أوضحت كل من جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية كمبوتشيا الشعبية ان وجود القوات الفييتنامية في كمبوتشيا لا يعني الا هاتين الدولتين فقط ذاتي السيادة ولا يهدد أحدا ، وانه اذا أوقف الصينيون التوسعيون وحلفاؤهم الامبرياليون تدخلهم الذى يرمي الى افساد الحياة السلمية للشعب الكمبوتشي واذا احترموا استقلال وسيادة ووحدة وسلامة أراضي جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، فان الجيش الفييتنامي سوف ينسحب فورا من كمبوتشيا .

انتقل الآن الى النقطة التي أغفلها مقدمو مشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 ، وهي تتعلق بجريمة الابادة الجماعية لعصابة بول بوت - انغ سارى . ان الصمت ازاء تلك الجريمة للابادة الجماعية له مغزاه ، اذ انهم يحاولون ان يجعلوا الرأى العام يعتقد ان تلك الزمرة وحماتها في بكين ليست عليهم مسؤولية في الموقف المأساوى الذى تخوضه البلاد في الوقت الراهن ، رغم الجهود غير العادية التي يبذلها الشعب والمجلس الثورى الشعبي لكمبوتشيا منذ بداية هذا العام .

ان فرض دول رابطة جنوب شرقي آسيا وبكين والامبريالية ، هو فرض نظام الابادة الجماعية على شعب كمبوتشيا مرة أخرى ، ويعكس مشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 هذا الفرض الخبيث. ان النقاط الأربع المذكورة آنفا لها منطقها ، وهو اعطاء انطباع بأن كمبوتشيا الديمقراطية المزعومة مازالت باقية وان النزاعات المسلحة أمر ممكن الحدوث ، ومن ثم توجيه نداء لوقف النزاع والتوصل الى حل سياسي بين طرفين أو ثلاثة أطراف أحدها هو عصابة بول بوت - انغ سارى الفاشية ، ولكن لادراك ان اولئك الجزارين لشعب كمبوتشيا سوف لا تتاح لهم الفرصة للاستيلاء على السلطة مرة أخرى بعد ان طردهم شعب كمبوتشيا ، كان عليهم ان يختفوا تحت ستار احترام مبادىء الميثاق والقانون الدولي للمطالبة بالانسحاب الفورى للقوات الفييتنامية من كمبوتشيا ، أو تحت ستار المساعدة الانسانية غير التمييزية لكي يحاولوا مساعدة عصابة بول بوت .

وينبغي تعريف الجمعية العامة ان دول رابطة جنوب شرقي آسيا - رغم جميع بيانات حسن النية التي أدلت بها - قد تعاونت بدرجات متفاوتة مع المعتدين خلال الحرب الامريكية ، تماما كما يحدث الآن عندما تركت نفسها تنقاد وراء أعداء شعوب كمبوتشيا ولاو وفييت نام . وبقدر ما يهم شعب كمبوتشيا ، فان الجمعية سوف تذكر انه بعد الانقلاب الذى وقع في عام ١٩٧٠ فان دول رابطة

Digitized by UNOG Library

جنوب شرقي آسيا قد أيدت لون نول عميل الامبريالية ضد حكومة حركة المقاومة في ذلك الوقت ، وهي تؤيد الآن عصابة بول بوت التي يقودها عميل لبكين ضد الحكومة الشعبية لهنغ سامرين .

انه لمما يؤسف له ان تكون سياسة دول رابطة جنوب فربي آسيا الى جانب المعتدين وعملائهم ضد القضية العادلة لشعوب دول الهند الصينية .

وآخذا في الحسبان جميع الاعتبارات التي ذكرتها توا ، فان وفد بلادى يعتقد ان مشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 غير واقعي ، ولذلك فسوف يصوت ضده .

وقبل أن اختتم بياني - واذا ما سمحتم لي - أود ان ازيل بعض اللبس الذى نسب الى وفد بلادى من جانب ممثل نيوزيلندا في حديثه بعد ظهر أمس أمام الجمعية العامة . في ذلك الحديث ارتكب ممثل نيوزيلندا خطأ - عن سهو أو عمد - عندما ذكر ان مشروع القرار A/34/L.7/Rev.1 مقدم من فييت نام ، في حين ان الجميع يذكرون جيدا ان وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية هو الذى قدم مشروع القرار المشار اليه ، وهذا دليل واضح على البلبلة التي في ذهن ممثل نيوزيلندا . وقد كان من الممكن ألا يكون هذا الأمر على درجة من الأهمية لو أن وفد نيوزيلندا لم يكن من بين مقدمي مشرو القرار A/34/L.13/Rev.2 ، لكن وفد نيوزيلندا من بين مقدمي مشروع هذا القرار الرئيسيين . ان هذا الحادث قد أدى بنا الى ان نسأل أنفسنا عما اذا كان ممثل نيوزيلندا لم يقدم - عن سهو أو قصد أيضا - عناصر تثير اللبس بشكل خطير في مشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 عندما كان يعاون في اعداده ، لأن ذلك يتطلب جهودا وتركيزا ذهنيا اكبر من تلك المطلوبة لمجرد قراءة بسيطة لأسماء الدول التي تحدث ممثلوها في جلسة بعد ظهر أمس . وأيا كانت القضية ، كنتيجة لهذا الحادث المؤسف ، فان وفد بلادى بلباقة لم يطلب أى اعتذار . وانني أدعو جميع أعضاء هذه الجمعية الى أن يبدوا تحفظا كبيرا بشأن مشروع القرار A/34/L.13/Rev.2.

السيد تشاندرناغور (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : ان الوفد الفرنسي سوف يصوت لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.13/Rev.2 الذى اقترحته حوالي ثلاثين دولة للأسباب الآتية :

ان لمشروع هذا القرار جانبين رئيسيين ، الأول له طابع انساني ، والثاني له طابع سياسي . وبقدر ما يهمها الجانب الانساني ، فان فرنسا قد استجابت بالفعل الى الطلب الذى وجه

Digitized by UNOG Library

للجميع لمساعدة السكان المدنيين في كمبوتشيا . ولقد ساهمنا في المؤتمر الذى عقده الأمين العام لمنظمتنا في ٥ تشرين الثاني /نوفمبر الحالي . وقد أراد وزير الخارجية أن يوضح الاهتمام الذى توليه الحكومة الفرنسية لذلك المؤتمر بالاشتراك فيه شخصيا ، ولذلك فلن استرسل كثيرا في هذه النقطة.

Digitized by UNOG Library

أما فيما يتعلق بالطبيعة السياسية لمشروع هذا القرار ، فان المبادئ التي يشير اليها هي نفس المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة . ومرتين اتيحت لوفد فرنسا أمام مجلس الأمن الفرصة لأن يوضح أنه لا يستطيع بأى حال من الأحوال أن يقبل انتهاك وحدة أراضي دولة ما ، وبالتالي احتلالها عن طريق قوات أجنبية .

ان فرنسا تعي مسؤولية نظام بول بوت عن الموقف الحالي الذى تعاني منه كمبوتشيا . اننا لا نتردد في القول أن موقفنا الحالي لا يهدف الى تأييد أى دولة بصفة خاصة ، وان فرنسا لا تكن أى عداوة لأى دولة .

ان بلادى تود أن تقيم علاقات صداقة وتعاون مع جميع دول تلك المنطقة مهما كان أنظمتها وهذه العلاقات لا يمكن مع ذلك أن تتطور كما هو مخطط لها الا في جو من السلام والاستقرار . وفي هذا الصدد ، فمن الضرورى في مجموع جنوبي شرقي آسيا أن تستطيع كمبوتشيا استعادة مكانتها كدولة ذات سيادة ، وان تقيم مؤسساتها تحت رئاسة القادة الذين يتم انتخابهم بحرية دون تواجد لأى قوات أجنبية .

وطبقا للميثاق فان فرنسا تؤيد تسوية النزاعات عن طريق المفاوضات وبصورة سلمية . وفي كمبوتشيا ، هناك شعب بأكمله يحتضر ببطء ، وان التوتر الذى يبقى بسبب الأنشطة العسكرية المستمرة يهدد السلام في المنطقة بأسرها . ومن المحتم ايجاد حل سياسي بأسرع ما يمكن . ومن وجهة نظرنا ، فان النص الذى أعدته بلدان رابطة دول جنوب شرقي آسيا يتضمن أحكاما من شأنها أن تسمح باقامة جو ملائم للحوار .

ان موقف فرنسا في هذا الموضوع لا ينبع من أى تحيز لطرف من الأطراف ، بل انه موقف مستلهم من شعور الصداقة والتعاطف التي نكنها لكمبوتشيا ولشعبها .

السيد باليتا (البانيا) (الكلمة بالفرنسية) : هناك ثلاثة مشروعات قرارات هي (A/34/L.7/Rev. 1 و A/34/L.13/Rev.2 و A/34/L.38) قدمت للجمعية العامة لدراستها في اطار البند ١٢٣ من جدول الأعمال .

ان وفد البانيا في بيانه خلال المناقشة العامة لهذا الموضوع قدم وجهة نظر وموقف حكومته حول الموقف في كمبوتشيا وفي جنوب شرقي آسيا . وفي هذه المرحلة من أعمالنا ، ولتعليل

Digitized by UNOG Library

التصويت ، فان وفد ألبانيا يود أن يكرر باختصار بعض الاعتبارات التي يقوم عليها موقفنا تجاه مشروعات القرارات المذكورة .

كما أوضحنا من قبل ، فان شعب ألبانيا وجمهورية البانيا الاشتراكية يؤيدان بحزم كفاح شعوب جنوب شرقي آسيا ضد الامبريالية الامريكية وكل اعدائهم . ونؤيد حق الشعوب في العيش في حرية واستقلال ، وأن تضمن سيادتها وسلامة أراضيها بأسرها . وقد أدنا تدخل القوات الأجنبية في تلك الدول ، والسياسة العدوانية ، وسياسة الهيمنة التي تقوم بها القوى العظمى الامبريالية على حساب مصالح شعوب الهند الصينية .

واننا ندين العدوان الذى قامت به الصين ضد فييت نام ، وكذلك كل أعمال العدوان من هذه الطبيعة . ان الشعوب ينبغي أن تكون حرة في تقرير مصيرها دون أى تهديد يوجه اليها ، حرة من أى تدخل من جانب القوى الأجنبية ان فكرة انزال العقاب أو تلقين الدروس للآخرين هي تكتيكات امبريالية لتهديد الشعوب ، وتستحق الاستنكار والادانة ، اننا نؤيد حق كل شعوب الهند الصينية مثل كل شعب آخر في العالم في أن يدبر شؤونه بنفسه ، ان موقفنا كان ولا يزال أن فييت نام وكمبوتشيا تستطيعان أن تحلا سويا مشاكلهما عن طريق المفاوضات دون اللجوء الى استخدام القوة .

ونود أن نتمسك بالرأى القائل أن من حق شعب كمبوتشيا أن يحل مشاكله الداخلية في بلاده . ان نظام بول بوت هو نظام بربرى ، قام بالابادة الجماعية . وان الشعب في كمبوتشيا والثوريين فيه من حقهم أن يتخلصوا من مثل هذا النظام ، وأن يقيموا حكومة تتفق مع آمالهم ، وأنه ليس من حق أحد ان يفرض حلا على شعب كمبوتشيا ضد ارادته ومصالحه .

وانطلاقا من هذه السياسة التي دافعنا وسندافع عنها دائما لا نستطيع أن نؤيد أى حل آخر لهذه المشكلة .

وبعد ذلك ، فان وفد البانيا يود أن يعلن انه لن يشترك في التصويت الذى سيتم على مشروع القرار الوارد في الوثائق السابقة الذكر .

السيد موريسون (ليسوتو) (الكلمة بالانكليزية) : اذ أعلل تصويت وفد بلادى قبل التصويت على مشروعي القرارين A/34/L.13/Rev. 2 و A/34/L.7/Rev. 1 اسمحوا لي أن أعلن أن ليسوتو قد اتخذت منهجا انسانيا بحتا بالنسبة للقضية التي نبحثها ، ولقد فعلنا ذلك تمشيا

Digitized by UNOG Library

مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة . وهو المبدأ الذى تلتزم به ليسوتو التزاما صارما .

كذلك فاننا حاولنا تجنب اصدار أحكام على شرعية أو عدم شرعية النظم المرتبطة بذلك البلد ونحن في ليسوتو نؤمن بأن شعب كمبوتشيا هو المؤهل على أفضل نحو لتحديد حكومته ، ولهذا فاننا لم نتحدث عن الجانب السياسي للمشكلة في كمبوتشيا ، والتي تواجه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وفي ضوء هذه الملاحظات فان وفد بلادى يجد مضمون مشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 أكثر انسجاما مع مشاغلنا الانسانية فيما يتعلق بالموقف في كمبوتشيا ، ولهذا فاننا سوف نصوت لصالح هذا المشروع .

وبأسف وفد بلادى مع ذلك لأن المشروع الوارد في الوثيقة A/34/L.7/1 افتقر الى هذا الجانب الانساني ، ذلك أن هناك أمورا كثيرة لم يذكرها مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.7/Rev. 1 ولهذا السبب ، فان وفد بلادى لم يتفهم الغرض الحقيقي من مشروع ذلك القرار. ولهذا فسوف نمتنع عند التصويت على هذا المشروع .

ومع ذلك فاننا لا زلنا مقتنعين بأن السعي من أجل حل سلمي ودائم بالنسبة لشعب كمبوتشيا لا يزال من المشاغل الدولية ، ذلك ان معاناة الآلاف من الابرياء في كمبوتشيا يثقل ضمير الانسانية ، وهذا هو التحدى الذى يجب أن نواجهه .

السيد هافان لاو (فييت نام) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد بلادى سوف يصوت ضد مشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 وذلك لأن هذا المشروع قد تجاهل الواقع السائد في كمبوتشيا .

في المقام الأول ، فان طغمة بول بوت عن عمد أطلقت أول هجوم مسلح ضد فييت نام ، وواصلت تلك الهجمات طوال السنوات الأربع الأخيرة ، وحولت ذلك الى حرب عدوان واسعة النطاق ضد الجزء الجنوبي الشرقي لبلادنا .

ثانيا ، ان القادة الحاكمين في بكين قد ساعدوا بول بوت لكي يستخدموه كأداة في السياسة التوسعية حيال دول الهند الصينية ، ودول جنوب شرقي آسيا .

ثالثا ، ان شعب كمبوتشيا تحت قيادة جبهة الوحدة الوطنية لانقاذ كمبوتشيا قد انتفض وأطاح بنظام بول بوت الذى يقوم على الابادة . ان فييت نام قد مدت له يد العون مستجيبة لنداء شعب كمبوتشيا ، وهذا يعد أمرا مشروعا يتفق ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ذاته .

Digitized by UNOG Library

رابعا ، ان حكومة هنغ سامرين انما تسيطر على كل الأراضي ، وهي بصدد تعبئة جميع قوى الشعب من أجل تمكين البلاد من أن تنفض عنها غبار الماضي وقد كانت هناك محاولة لمواجهة الماضي الأليم في كمبوتشيا . ان وكالات غربية معينة قد شعرت ان الدمار الذى حاق بكمبوتشيا يفوق أى دمار وقع في أى مكان من العالم . ان الكونغرس الامريكي والمراسلين الامريكيين قد زاروا المنطقة وشاهدوا بأنفسهم الحطام الذى تركه نظام بول بوت وشاهدوا أيضا الحياة الجديدة التي بدأت هناك ان جريدة النيويورك تايمز في ١٣ ، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر الحالي قد نوهت بذلك .

خامسا ، ان حكومة هنغ سامرين بصدد التعاون بصورة فعالة مع المنظمات الدولية من أجل القضاء على المجاعة في كمبوتشيا ، وبذل جهود جبارة بغية توفير الظروف المواتية لتوزيع المعونة الغذائية على السكان . ان العديد من ممثلي المنظمات الدولية على غرار اليونيسيف والصليب الأحمر الدولي وبرنامج الغذاء العالمي وغيرها من المنظمات قد سلمت بذلك صراحة .

سادسا ، من هو المسؤول عن الاحداث التي وقعت على الحدود بين تايلند وكمبوتشيا ؟ ان حكومة الولايات المتحدة نفسها ، التي عبّرت مرة أخرى بالأمس عن أسفها حيال عملية التراشق بالنيران الأخيرة بين وحدات من تايلند وبين القوات المسلحة لانغ سارى على الجانب الآخر من الحدود ، ومع ذلك فان مندوب الولايات المتحدة قد اجترأ على الزعم بأن فييت نام مسؤولة عن ذلك .

وعلاوة على ذلك ، وفي البيان الذى أدلى به أمس فقط ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية قد استشهد بقول وزير خارجية تايلند الذى استبعد امكانية أن تقوم فييت نام بغزو بلاده .

اذن لا يوجد أى مجال للنزاع المسلح أو تهديد بتوسيع نطاق النزاع كما أشار الى ذلك مشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 ان موقف النزاع وعدم الاستقرار السائد حاليا في الهند الصينية وفي جنوب شرقي آسيا ليس له سوى مصدره الوحيد هو سياسات للتوسعيين والامبرياليين الذين فشلوا فشلا ذريعا في سياسة العدوان والتوسع ، ويحاولون الآن مواصلة العدوان والتوسع ولكن تحت أشكال جديدة ، وذلك بتخريب التضامن والصداقة التي تربط بين دول المنطقة ، وهذا يفسر التواطؤ في تنفيذ السياسة الراهنة ، واستخدام وسائل الاعلام من أجل شن حملة تشهير ضد فييت نام على الساحة الدولية ، الى جانب التهديد بعدوان جديد والتدخل في الشؤون الداخلية لدول الهند الصينية الثلاث ، كما يحاولون بشتى الوسائل احياء فلول بول بوت الفاشية وتزويد الرجعيين بالسلاح حتى يتسللوا الى

Digitized by UNOG Library

كمبوتشيا لتخريب اعادة البناء السلمي الذى بدأ في البلاد ، وحتى هنا في داخل الأمم المتحدة فانهم يلجأون الى مناورات مختلفة لكي يمكّنوا الممثلين الاجراميين ومن يمارسون سياسة الابادة الجماعية هؤلاء الذين حكم عليهم شعب كمبوتشيا بالموت ، من أن يتبوأوا مقعدهم بدلا من ممثلي المجلس الشعبي الثورى في كمبوتشيا .

لكل هذه الأسباب فاننا ضد مشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 الذى يهدف الى تشويه الوضع في كمبوتشيا بالصورة التي أدنّاها سلفا . انه لمن المؤسف حقا أن دول رابطة جنوب شرقي آسيا رغم انها على مراحل متفاوتة قد انجرفت في سياق بيكين والولايات المتحدة وتحاول أن تدرج في جدول أعمال الدورة الراهنة للجمعية العامة بند " الحالة في كمبوتشيا " ، وقدمت مشروع قرار لا يأخذ بعين الاعتبار الواقع السائد في كمبوتشيا ، هذا من أجل خدمة المخططات التوسعية للامبرياليين في التدخل في الشؤون الداخلية في كمبوتشيا ، في الوقت الذى يحاول فيه الشعب أن يطبّع حياته . ان وفدنا مرة أخرى يوجه نداء الى المجتمع الدولي لكي يضاعف حيطته وحذره ازاء المناورات الفاشمة التي ينخرط فيها أولئك الذين يحاولون تخريب القضية العادلة لشعب كمبوتشيا وشعوب البلدان الأخرى في جنوب شرقي آسيا من أجل عرقلة جهودهم لاقامة السلم والاستقرار في المنطقة ، انها ليست مشكلة سياسية فحسب ولكنها تتعلق بالضمير والاخلاق .

وفي ضوء المسؤوليات التي وضعها أمامنا التاريخ ، فانني أناشد جميع الوفود الموجودة هنا ، لكي تصوت ضد مشروع بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، وتؤيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.7/Rev.2 .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بين يدى الجمعية الان الوثائق التالية : مشروع القرار A/34/L.7/Rev.1 ، مشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 ، ومشروع القرار A/34/L.38 . وفي الجلسة العامة الثانية والستين في ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ، فان مندوب ماليزيا طلب ان تعطى الأولوية في التصويت لمشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 .

وهناك وفدان طلبا الكلمة في نقطتي نظام وسوف أعطيهما الكلمة الآن .

Digitized by UNOG Library

السيد ميشرا (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، في الواقع هي ليست نقطة نظام وانما اقتراح يتعلق بالتصويت ، وآمل أن تسمحوا لي بذلك .

والآن وحيث أن مشروعات القرارات الوارد ة في الوثائق A/34/L.7/Rev.2 ، A/34/L.13/ Rev.2 على وشك أن تطرح للتصويت ، أظن انه من الملائم ان ندلي ببيان موجز فيما يتعلق بمشروع القرار المقدم من الهند الوارد في الوثيقة A/34/L.38 .

ولعل السادة المند وبين يذكرون انه عند عرض مشروع القرار الهندى على هذه الجمعية في ١٢ تشرين الثاني /نوفمبر اكدت أن هذه الوثيقة لا ترمي على الاطلاق الى أن تحل محل مشروعي القرارين الأساسيين اللذين كانا قد تم تقديمهما بالفعل . ولقد أعلنا أن مشروع قرارنا يكمل المشروعات الأساسية ، ويهدف الى أن يوفر مجالا للحوار بين بلدان جنوب شرقي آسيا من أجل التخفيف من حدة التوتر السائد في هذه المنطقة ، ومن أجل أن نحسم الحاجات الانسانية لشعب كمبوتشيا ، ان وفودا عديدة شاركت في المناقشة الحالية ، أكدت ايضا على ضرورة اتخاذ وسائل عملية للتوصل الى تسوية سياسية وسلمية .

ولا زلنا على قناعتنا بأن مشروعي القرارين اللذين قدمتهما بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وفييت نام على التوالي ، لن تؤدى الى تسوية سياسية ولن تساعد على حسم المشاكل الانسانية في جنوب شرقي آسيا بوجه عام وفي كمبوتشيا بشكل خاص . ان مشروع القرار الهندى قدم في محاولة مخلصة لبدء حوار يرمز الى تسهيل التسوية السياسية بين بلدان جنوب شرقي آسيا . ويسعدني أن أبلغ هذه الجمعية بأن مشروع قرارنا قد حظي بتأييد فييت نام التي هي من الأطراف الرئيسية المعنية .

Digitized by UNOG Library

ومن ناحية أخرى ، وكما أعلن صباح اليوم ممثل تايلند نيابة عن مقدمي مشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 ، فان بلدان رابطة دول جنوب شرقي آسيا سوف تعارض المشروع الهندى . والأسباب التي ساقها ممثل تايلند لا تبدو — بالنسبة لنا — منطقية تماما .

والسبب الأول هو أن مشكلة كمبوتشيا ليست مشكلة بين بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ودول الهند الصينية ، كما انها لا تخص فقط دول جنوب شرقي آسيا . ان حقيقة ان هذا البند قد أدرج في جدول أعمال الجمعية العامة بناء على طلب بلدان رابطة دول جنوب شرقي آسيا وان ممثلي هذه الرابطة قد أشاروا مرارا في بياناتهم الى حالة التوتر العسكرى التي تسود الحدود بين تايلند وكمبوتشيا قد حدت بوفد بلادى الى الاعتقاد بأن هذه المشكلة ان لم تكن تهمهم وحدهم فهي تهمهم بشكل أساسي . لكن الآن يبدو ان الانسان مخطيء تماما اذ يظن ذلك .

أما السبب الثاني الذى قدم فهو ان المؤتمر المتوخي في النص الهندى لا يسمح لكل الأطراف المعنية بأن تشارك في أعماله ، ونود أن نسأل ما هي الأطراف الأخرى — بخلاف دول جنوب شرقي آسيا المعنية بالمشكلة بالدرجة الأولى . ان بلدان رابطة دول جنوب شرقي آسيا قد أعلنت أن هذه المشكلة تهم المجتمع الدولي بأسره ، وربما يدور بذهنها عقد مؤتمر للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ككل ، واذا كان هذا هو الحال فاننا نتساءل عما كنا نفعله في هذه القاعة خلال الأيام الثلاثة الماضية .

والسبب الثالث لمعارضة رابطة دول جنوب شرقي آسيا لمشروع القرار الهندى هو أن المؤتمر المنتظر والمدعو اليه سوف يناقش كل القضايا ، وانه واسع جدا في اختصاصاته ونطاقه ، وفضلا عن ذلك فان النص الهندى — كما قيل — لا يتحدث بشكل محدد عن الموقف في كمبوتشيا . وبالاضافة الى ذلك قيل ان مشروع قرارنا يميل الى خلق مظهر جديد من مظاهر المواجهة بين رابطة دول جنوب شرقي آسيا ، والدول الموجودة في الهند الصينية (A/34/PV.66.p66) وفي هذا السياق أو أن أبلغ الجمعية العامة انه خلال مشاورات غير رسمية تمت خلال اليومين الماضيين ، عرضت الهند أن تعدّل الأجزاء ذات الصلة بمشروع قرارها لمراعاة هذه النقطة . ووفقا للتعديل الذى عرضناه على وفود رابطة دول جنوب شرقي آسيا ، فان الفقرة "١" من منطوق مشروع القرار الهندى كان يمكن أن تقرأ على النحو التالي :

Digitized by UNOG Library

" تحث بلدان رابطة دول جنوب شرقي آسيا على عقد مؤتمر لمناقشة الموقف في كمبوتشيا ، والتوترات الناجمة عن ذلك في جنوب شرقي آسيا ، وكذلك جميع المسائل الأخرى ذات الصلة ، وبذل كل الجهود الرامية الى خلق جو من شأنه أن يؤدى الى السلم والاستقرار والتعاون في المنطقة " .

ولسوء الحظ ، فحتى هذا التعديل لم تقبله بلدان رابطة دول جنوب شرقي آسيا .

والسبب الرابع ــ ولحسن الحظ ــ الأخير ، الذى قدمته بلدان رابطة دول جنوب شرقي آسيا لمعارضتها للمشروع الهندى ، هو أن هذا المشروع لم يعد مكملا لمشروع رابطة دول جنوب شرقي آسيا ، اذ أن مشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 ، أوضح الآن امكانية عقد مؤتمر دولي ، وليس مجرد مؤتمر شبه اقليمي حول كمبوتشيا . وأود أن أعلن بشكل قاطع أولا ان آخر مراجعة لمشروع القرار A/34/L.13 ، الذى يتضمن امكانية عقد مؤتمر دولي تم تقديمه في رأينا لأسباب تكتيكية ، من أجل تمكين مندوبي بلدان رابطة دول جنوب شرقي آسيا من أن يقترحوا ان مشروع القرار الهندى أصبح لا لزوم له ، وانه ليس هناك سبب يدعو الى بحثه .

ثانيا ؛ ان المؤتمر الدولي المنصوص عليه في مشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 ، سيدعو الى اشتراك دول خارجية في شؤون بلدان رابطة دول جنوب شرقي آسيا ، وهذا من شأنه أن يزيد امكانية التوصل الى حل تعقيدا .

ثالثا ؛ برفض فكرة المؤتمر الاقليمي ، واقتراح مؤتمر دولي ، فان رابطة دول جنوب شرقي آسيا تسلم بانها لا تستطيع حل المشكلة فيما بينها بغير اشتراك خارجي من جانب الدول الكبرى المعنية .

وأخيرا ، فان فكرة عقد المؤتمر الدولي الواردة في مشروع قرار رابطة دول جنوب شرقي آسيا ترتبط بتنفيذ التوصيات الواردة في هذا النص ، وسوف يتضح قريبا من نمط التصويت ، ان المؤتمر الدولي المقترح لم يكن مقبولا من جانب الأطراف الرئيسية المعنية بشكل مباشر .

في ختام كلمتي ، أقول اننا كنا نأمل أن تجد جميع الأطراف المعنية بشكل مباشر انه من الممكن قبول مقترحنا لبدء حوار فيما بينها كي تحسم المشاكل الخطيرة السائدة في جنوب شرقي آسيا . ونحن لم نتقدم بمقترحنا ولم نناقشه مع أى وفد آخر بخلاف بلدان رابطة دول جنوب شرقي آسيا وفييت نام . وذلك لاننا شعرنا أن موافقتها عليه كانت بالغة الأهمية . ومع ذلك ، لا بد لي أن أشكر عددا

Digitized by UNOG Library

كبيرا من الوفود التي قامت بشكل رسمي أو غير رسمي بتأييدنا في هذا المشروع ، لكن ، كما قلت سابقا ، بالرغم من أن فييت نام قد قبلت مقترحنا ، لسوء الحظ فقد وجدنا صباح اليوم ان بلدان رابطة دول جنوب شرقي آسيا من خلال ممثل تايلند قد رفضت مبادرتنا المتواضعة لكنها بنّاءة من أجل بدء حوار مفيد في هذا الصدد .

وحيث أن لنا علاقات ودية للغاية مع بلدان رابطة دول جنوب شرقي آسيا ، ولا نود احراجها بأى شكل من الأشكال ، فانني أود أن أبلغ هذه الجمعية أن الهند لن تضغط من أجل اتخاذ قرار بالنسبة لمشروع قرارها الوارد في الوثيقة A/34/L.38 .

السيد كوستوف (بلغاريا) (الكلمة بالانكليزية) : ان النظام الداخلي يقضي بأن يتم التصويت على المقترحات بالترتيب الذى تم تقديمها من خلاله . لكن لسوء الحظ ، نجد أن هناك محاولة لتغيير الترتيب الطبيعي للنظام الداخلي بطلب اعطاء أولوية لمشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 ، وهذا المطلب ليس بمنطقي أو عادلا .

ان المادة ٩١ من النظام الداخلي تنص بوضوح على انه :

" اذا قدم اقتراحان أو أكثر في مسألة واحدة ، تصوّت الجمعية العامة على الاقتراحات حسب ترتيب تقديمها ، ما لم تقرر غير ذلك " .

وعلى ذلك ان المبدأ الأساسي للمادة ٩١ يتطلب ان مشروعات القرارات ينبغي أن تطرح للتصويت حسب الترتيب الذى قدمت به . وهذه القاعدة تتسم بالحكمة والانصاف ، وهي قائمة على معيار موضوعي . ونحن نعلم - من التجربة - مدى الصعوبة في اتخاذ قرارات في هذه الجمعية حينما لا تكون هناك معايير من هذا النوع ، وحينما ينطوى الأمر على مصالح معينة مختلفة تماما - وفي حالات كثيرة تتعارض تعارضا تاما .

اننا نعلم طبعا ان المادة ٩١ من النظام الداخلي تتضمن حكما يمكّن الجمعية العامة من أن تتخذ قرارا مغايرا لكن من الواضح بالنسبة الينا جميعا ان هذا استثناء من المبدأ الأساسي . واذا أردنا أن نطبق هذا الاستثناء فلابد من توفر أسباب جادة لذلك . فهل مثل هذه الأسباب متوفرة حقيقية ؟ ان الحجج التي سبقت تأييدا للمطلب الخاص بالتخلي عن المبدأ مفتعلة وغريبة ولا أساس لها في النظام الداخلي .

Digitized by UNOG Library

لقد قيل أن مشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 يجب أن يحظى بالأولوية عند اعادة النظر ، لأن عددا من مقدميه قد بادروا بطلب ادراج الموضوع على جدول أعمال الدورة الرابعة والثلاثين .

وبالاضافة الى ذلك ، فقد قيل ان مقدمي مشروع القرار A/34/L.7/Rev.1 قد اعترضوا على ادراجه على جدول الأعمال ، وترتيبا على ذلك لابد من معاقبتهم ، اذا شئنا التعبير ، على موقفهم وذلك عن طريق حرمان مشروع القرار الذى تقدموا به من أولويته المشروعة والطبيعية المنبثقة عن النظام الداخلي .

بالاضافة الى ذلك ، ليست هناك مادة في النظام الداخلي من شأنها أن تؤيد الادعاء القائل بأن المبادرات الخاصة بادراج بند على جدول الأعمال تعطي بعض الحقوق فيما يتعلق بتقديم مشروعات القرارات ، وبصفة خاصة الحق في اضفاء الأولوية على مشروع بعينه . ان من يبادرون بالمطالبة بادراج بند على جدول الأعمال لا يحتكرون هذا البند . وما أن يتم ادراج بند على جدول الاعمال ، فان جميع الدول الأعضاء تصبح لها حقوق متساوية فيما يتعلق بتقديم مشروعات القرارات. ولسنا في حاجة لكي نقول ان موقف عدد من الدول الأعضاء ضد ادراج بند على جدول الأعمال ، وفي هذه الحالة بعينها البند ١٢٣ ، لا يضع تلك الدول في موقف أدنى فيما يتعلق باحترام المسألة الاجرائية المتعلقة بالأولوية . والواقع ، أن هذه الدول هي من بين الدول المقدمة لمشروع القرار A/34/L.7/Rev.1 ، وحيث أنها قد لعبت دورا ايجابيا في المناقشات ، فان كل هذا ينهض دليلا ومؤشرا على أنها تعتبر الموضوع قيد البحث موضوعا يتسم بأهمية بالغة وأن الحجج والأعمال التي برهن عليها مقدمو مشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 لا يمكن فهمها الا على أساس أنها محاولة لكي تفرض على شعب كمبوتشيا وحكومته المشروعة أى المجلس الشعبي الثورى من خلال التلاعب بالاجراءات ، قرارات غير مقبولة لا تستجيب للموقف .

ولكل هذه الأسباب مجتمعة ، فان وفد بلغاريا يعترض على طلب الأولوية بالنسبة الى مشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 ، وسوف يصوت ضد هذا المطلب المتعلق بالأولوية اذا ما طرح للتصويت .

Digitized by UNOG Library

السيد كـــوه (سنغافورة) (الكلمة بالانكليزية): ان زملائي وأنا ، الذين نمثل وفود رابطة دول جنوب شرقي آسيا ، قد استمعنا بعناية بالغة وباهتمام شديد الى البيانات التي أدلى بها زميلنا سفير الهند وكذلك السيد ممثل بلغاريا .

سيدى الرئيس ، اذا سمحتم لي أود أن ادلي برد موجز لكي أوضح الأمور .

باسم رابطة دول جنوب شرقي آسيا وباسمي شخصيا ، أود قبل كل شيء أن أشرح الأسباب التي دعت وفود رابطة دول جنوب شرقي آسيا أن تعتقد أنه ليس في الامكان أن تؤيد مشروع القرار الهندى الوارد في الوثيقة A/34/L.38 وكذلك التعديلات المقترحة للفقرة ١ من المنطوق التي اقترحت علينا مساء أمس من جانب السفير ميشرا .

ان الهدف من المشروع الهندى الوارد في الوثيقة A/34/L.38 هو عقد مؤتمر لدول جنوب شرقي آسيا . ان دول رابطة جنوب شرقي آسيا لا تستطيع أن تقبل هذا الاقتراح لسببين : السبب الأول ، أنه يفترض أن النزاع في كمبوتشيا وكذلك المعاناة الانسانية البشعة التي يتحملها شعبها لا تدخل الا في اطار اهتمام شعوب جنوب شرقي آسيا . ان الكارثة التي حلت بشعب كمبوتشيا هى أمر يتعلق بالانسانية في العالم أجمع ولا تخص فقط دول رابطة جنوب شرقي آسيا .

واذا ما احترمنا المظاهر السياسية لمسألة كمبوتشيا ، فان المسائل المنخرطة فيها هي مسائل ذات طبيعة عالمية وتهم العالم أجمع ، وان هذه المسائل تتعلق بالمبادئ الأساسية الواردة في ميثاق المنظمة مثل حق احترام السيادة ووحدة الأراضي واستقلال الدول وعدم التدخل ، وعـــدم استخدام القوة .

ان السبب الأول الذى دعا دول رابطة جنوب شرقي آسيا الى ألا تحبذ الاقتراح الهندى لعقد مؤتمر لبلدان جنوب شرقي آسيا ، هو أننا لا نقبل هذا الاقتراح حيث أن مسألة كمبوتشيـــا لا تهم رابطة جنوب شرقي آسيا فحسب بل تهم العالم أجمع .

ان السبب الثاني هو أن الطريقة التي تمت بها صياغة الفقرة ١ من المنطوق يبدو أنها تقول ان هناك نزاعا بين دول رابطة جنوب شرقي آسيا من ناحية وبين دول الهند الصينية من ناحيـــة أخرى . ان النزاع الأساسي في كمبوتشيا ليس نزاعا بين فييت نام من طرف ، ورابطة دول جنـــوب شرقي آسيا من طرف آخر . انه نزاع بين فييت نام من ناحية ، وبين شعب كمبوتشيا من ناحية أخرى .

Digitized by UNOG Library

ان دول رابطة جنوب شرقي آسيا هي قريبة من منطقة النزاع ولكنها أطرافا مباشرة فيه . وهذا هو السبب الثاني الذى دعا دول رابطة جنوب شرقي آسيا الى أن ترفض الاقتراح المقدم من الهند .

وفي التنقيح الثاني لمشروع القرار المقدم منا (A/34/L.13) ، فقد أدرجنا فقرة جديدة في المنطوق هي الفقرة ١٢ التي تنص على ما يلي :

" تطلب من الأمين العام أن يتعرف على امكانية عقد مؤتمر دولي خاص بكمبوتشيا . . . " .

وأننا نعتقد أن هذا المنهاج أكثر تعقلا من الاقتراح المقدم من الهند للأسباب التالية :

أولا ، قبل عقد أى مؤتمر ، فانه من الواضح أن الأرض ينبغي تمهيدها تماما وبعناية . ان مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.38 لا يتضمن أية ترتيبات للاعداد لهذا المؤتمر . وعلى العكس من ذلك ، فان الفقرة ١٢ من مشروع قرارنا تعهد بمسؤولية الاعداد لمؤتمر خاص بكمبوتشيا الى الأمين العام . وفي رأينا ، ليس هناك من هو أفضل من الأمين العام لكي يتحمل هذه المسؤولية . ان الأمين العام بالطبع سوف يدرس هذا الأمر بعناية ويتعرف على الأطراف التي ينبغي دعوتها لحضور هذا المؤتمر . وعلى سبيل المثال ، عليه أن يدرس بعناية ما اذا كان حضور الدول سوف يقتصر على تلك الدول الواقعة في جنوب شرقي آسيا أم لا . وبين أمور أخرى ، عليه أن يسأل نفسه . . .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أعتذر للزميل والصديق ممثل سنغافورة لمقاطعته .

لقد حاولت أن أكون مرنا قدر الامكان ، ولكن بصراحة تامة ، فان الزميل يقوم الآن بشرح موقفه فيما يتعلق بمشروع القرار الذى هو في ضوء بيان ممثل الهند ، لا يعتبر في الواقع معروضا على الجمعية . وفي الحقيقة ، أنني لم أقاطع مندوب الهند خلال بيانه لأنه كان يتحدث بالتفصيل . ولكنه ، عندئذ ، شرح تماما المنطق الذى يكمن وراء بيانه وهو أنه تدخل في المناقشة من أجل تسهيل عمل الجمعية فيما يتعلق بادارة أعمالها ، وبصفة خاصة في مجال التصويت .

وانني أخشى ، أنني اذا ما سمحت لممثل سنغافورة بالاستمرار في حديثه في هذا الاتجاه الذى يهدف في الواقع الى تعليل تصويته ، فسوف يتجاوز ذلك أحكام المواد المعنية في النظام الداخلي . ولذلك فانني أناشده أن ينهي كلمته وبعد ذلك سوف نمضي في عملية التصويت .

Digitized by UNOG Library

السيد كـــوه (سنغافوره) (الكلمة بالانكليزية) : سوف أختتم بياني . انكـــم سوف تقدرون ، سيدى الرئيس ، انني لم أطلب الكلمة لكي أجيب على السفير مشـــرا اذا لم يكن قد تحدث بالطريقة التي تحدث بها ، واذا لم يشر ببعض الاشارات لي ولزملائي وهي اشارات لا نقبلها .

سوف أختتم بياني بأن اقول انه بالنسبة للأطراف التي سيتم دعوتها الى المؤتمر فمن الواضـح أن هذه مسالة تقديرية . وعلينا أن ننظر اذا كانت هناك أية قوى من خارج الاقليم منخرطة في هذا النزاع ، واذا كان الأمر كذلك ، فهل من الممكن حل المشكلة دون دعوتها .

وهناك قصور آخر نجده في مشروع القرار A/34/L.38 وهو أنه لم يركز على القضية الأساسية فـي المناقشة كلها ألا وهي تواجد قوات أجنبية في كمبوتشيا .

لهذه الأسباب فانني وزملائي وجدنا من غير الممكن تأييد الوثيقة A/34/L.38 ونود ، مـــع ذلك ، أن نعرب عن تقديرنا لزميلنا من الهند على عدم اصراره اجراء تصويت على مشـــروع القـــرار الذى قدمه .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان مندوب الهند يرغب في الحديث ، وأود أن أوضح أن بامكانه أن يتحدث فقط عن التصويت . ولكي أكون اكثر تحديدا ، فانني في هذه المرحلة سـوف أعطي الكلمة للمتحدث الذى يرغب في التعليق بشكل محدّد على الاقتراح الذى قدمه ممثل مـاليزيـا والذى قام بمعارضته السيد ممثل بلغاريا . ان المندوب يمكنه فقط أن يتحدث في هذا السيـاق . والا فاننا سنعيد فتح المناقشة ، أو نبدأ في تعليلات التصويت . وكما يدرك السادة الأعضـاء فان من حق جميع السادة الأعضاء ان يمارسوا حق الرد عند الانتهاء من نظر البند في آخر الجلســة . وعلى أساس هذا الفهم فقط سوف أسمح للسيد ممثل الهند بالحديث .

السيد ميشـــرا (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : انني ممتن لكم ، سيدى الرئيس، لاعطائي الكلمة وأرجو أن توضح لي ما اذا كنت قد خرجت عن الموضوع عندما قدمت أسبابا لعدم الضغط من أجل التصويت على مشروع القرار المقدم من الهند . واذا لم أكن قد خرجت على النظام فأيـــن اذن مسالة حق الرد في هذه المرحلة وقبل التصويت ؟ واذا كان هناك حق للرد أعطي لوفد مـــن الوفود فان لوفدى ، بالقطع ، حق الرد قبل التصويت أيضا .

Digitized by UNOG Library

أود منكم ، سيدى الرئيس ، أن تصدر حكما عما اذا كنت قد خرجت عن الموضوع أم لا عندما شرحت الأسباب التي من أجلها لم أطلب الضغط من أجل التصويت على مشروع القرار المقدم من الهند .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اظن أنه من الواضح تماما من البيان الذى ألقيته من قبل أن ممثل الهند قد اتبع النظام وذلك للطريقة التي اختتم بها بيانه .

ولعلكم لاحظتم من كلمتي التي قاطعت بها ممثل سنغافورة ، لأنني شعرت ، أن بيان ممثل سنغافورة ـ في ضوء ما قاله ممثل الهند ـ كان يشكل ، في قليل أو كثير ، حقا للرد . ولهذا كان علىّ أن أقاطعه وأنني ممتن للسيد ممثل سنغافورة لأنه اختصر بيانه في هذه المرحلة .

والآن سوف نشرع في تحديد ما اذا كنا سنعطي أولوية ـ كما طلب ممثل ماليزيا ـ لمشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، بورما ، كندا ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، كوستاريكا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، الدانمرك ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، اليونان ، غواتيمالا ، هايتي ، هندوراس ، ايسلندا ، اندونيسيا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، اليابان ، كينيا ، ليسوتو ، ليبيريا ، لكسمبرغ ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، موريتانيا ، موريشيوس ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، البرتغال ، رواندا ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، أسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، تايلند ، توغو ، تركيا ، أوغندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، فولتا العليا ، اوروغواى ، فنزويلا ، يوغوسلافيا ، زائير .

Digitized by UNOG Library

المعارضون : أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، بنن ، بلغاريا ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، الكونغو ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، اثيوبيا ، فرنسا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غرينادا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هنغاريا ، جامايكا ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، مالي ، منغوليا ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، بولندا ، سان تومي وبرينسيبي ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فييت نام .

الممتنعون : الأرجنتين ، البحرين ، بوتسوانا ، بوروندى ، جمهورية افريقيا الوسطى ، الجمهورية الدومينيكية ، فنلندا ، غينيا ، الهند ، ساحل العاج ، الأردن ، الكويت ، لبنان ، المكسيك ، المغرب ، بنما ، قطر ، سيراليون ، الجمهورية العربية السورية ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، الامارات العربية المتحدة ، زامبيا .

ووفق على الاقتراح بأغلبية ٨٥ صوتا مقابل ٣٢ وامتناع ٢٣ عن التصويت .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اذن فان الجمعية العامة قد أعطت اولوية للتصويت على مشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 .

وعلى ذلك سوف نشرع الآن في اجراء تصويت مسجل حول مشروع هذا القرار .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بورما ، كندا ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، كوستاريكا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، فيجي ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، هايتي ، هندوراس ، ايسلندا ، اندونيسيا ،

Digitized by UNOG Library

ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، اليابان ، كينيا ، ليسوتو ، ليبريـــــا ، لكسمبرغ ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيـــوس ، المغرب ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويـــج ، عمان ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبـــين ، البرتغال ، رواندا ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ، السنغـــال ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السـودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، تايلند ، توغو ، تونس ، تركيا ، المملكـة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، فولتا العليا ، اوروغواى ، فنزويلا ، يوغوسلافيا ، زائـير .

المعارضون : أفغانستان ، أنغولا ، بلغاريا ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتيـة ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، اثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غرينادا ، غيانا ، هنغاريا ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، منغوليا ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، بولندا ، سان تومي وبرينسيبي ، جمهوريـة اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتيـــة ، فييت نـام .

الممتنعون : الجزائر ، البحرين ، بنن ، بوروندى ، الرأس الأخضر ، جمهوريـة افريقيـا الوسطى ، الكونغو ، الجمهورية الدومينيكية ، فنلندا ، غينيـــا ، غينيـــا - بيساو ، الهند ، ساحل العاج ، جامايكا ، الأردن ، الكويت ، لبنـان ، مدغشقر ، مالي ، المكسيك ، بنما ، قطر ، سيراليون ، الجمهورية العربيـة السورية ، ترينيداد وتوباغو ، أوغندا ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، زامبيـا .

ووفق على مشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 بأغلبية ٩١ صوتا مقابل ٢١ وامتناع ٢٩ عن التصويت (القرار ٣٤/٢٢) .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن أعطي الكلمة للسيد ممثل السنغال الذى يود الحديث في نقطة نظام .

السيد كانى (السنغال) (الكلمة بالفرنسية) : بهذا تكون الجمعية العامة قد أفصحت عن تأييدها لمشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 بأغلبية كافية . ان مقدمي هذا النص ، وكذلك هؤلاء المهتمين بمصير شعب خير يشعرون بسعادة بالغة لأن المجتمع الدولي ، انطلاقا من وعيه ومن مسؤوليته قد قرر بهذه الطريقة ان يعكف على مستقبل وحاضر شعب كمبوتشيا . ان اعتماد مشروع القرار هذا ، في رأينا ، سوف يجعل من غير المفيد التصويت على مشروع القرار A/34/L.7/Rev.1 .

وفي واقع الأمر ، وفي رأينا ، فان هناك تناقضا بين مشروع القرار الذى اعتمدته الجمعية توّا وبين مشروع القرار A/34/L.7/Rev.1 . ولن أصر على الحجج التي ترجح هذا الموقف حيث قدمت أثناء المناقشة . وبالنسبة لنا فان مشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 يعلق أهمية كبرى للمجاعة المنتشرة الآن في كمبوتشيا والتي استلزمت ، كما يتذكر السادة الأعضاء ، عقد مؤتمر خاص لجمع التبرعات لانقاذ شعب كمبوتشيا الذى كان على وشك الفناء من على الأرض . ان مشروع القرار A/34/L.7 يتجاهل تماما هذه المشكلة كما أن مشروع القرار المنقح A/34/L.7/Rev.1 يتحدث عن المشكلة بطريقة غامضة .

ومع ذلك فان مشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 يشير الى التدخل المسلح في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا . ولم ترد اى اشارة ، في مشروع القرار A/34/L.7/Rev.1 ، لهذه المشكلة الخطيرة التي تمثل انتهاكا لأحد مبادى الميثاق .

ان مشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 يدعو في الفقرة ٧ الى الانسحاب الفورى للقوات الأجنبية من كمبوتشيا ، بينما نجد أن مشروع القرار A/34/L.7/Rev.1 يغض الطرف تماما عن هذا الأمر . ولا يمكن أن يكون الأمر خلاف ذلك لأن احد مقدمي مشروع القرار هو المعتدى أعني ، على وجه التحديد ، فييت نام .

Digitized by UNOG Library

ان الفقرة ٦ من منطوق مشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 تطالب كل الأطراف بوقف فوري لجميع العمليات العدوانية . أما مشروع القرار A/34/L.7/Rev.1 فانه يزعم انه ليست هناك أعمال عدوانية على الاطلاق في كمبوتشيا . وبهذه الطريقة نقبل الأمر الواقع لاحتلال كمبوتشيا من جانب فييت نام.

وبهذه الطريقة فانه يؤكد ما أعلنه وزير خارجية حكومة بنوم بنه الوارد في الوثيقة A/34/672 .

خامسا ، ان مشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 يهتم بمصير هذا الشعب لأنه يقرر في الفقرة ١٠ من المنطوق :

" وجوب تمكين شعب كمبوتشيا من اختيار حكومته بطريقة ديمقراطية دون تدخل أو تخريب أو قسر من الخارج ".

ان مشروع القرار A/34/L.7/Rev.1 يؤيد وجهة نظر أن نظام هنغ سامرين قد اختاره شعب كمبوتشيا بحرية ، مع انه على العكس من ذلك ، وكما نعلم ، قد تم فرضه عن طريق تدخل أجنبي .

سادسا وأخيرا ، فان مشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 يعهد لأمين عام الأمم المتحدة بمهمة واضحة ومحددة في الفقرتين ١١ و ١٢ ، ويطالبه ضمن أمور أخرى ، بأن " يبذل مساعيه الحميدة من أجل الاسهام في ايجاد حل سلمي لهذه المشكلة ".

هذه هي الحجج التي دعت مقدمي مشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 أن يطلبوا من الجمعية ألّا تصوّت على مشروع القرار A/34/L.7/Rev.1 حتى تكون منطقية مع نفسها وتسير وفقا للمادة ٩٠ من النظام الداخلي .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان مندوب السنغال ، قد قدم اقتراحا رسميا بأن لا تشرع الجمعية العامة في اتخاذ قرار فيما يتعلق بمشروع القرار A/34/L.7/Rev.1 .

السيد جاروزيك (بولندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بولندا لا يستطيع الّا أن يعرب عن خيبة أمله حيال الاقتراح الذى تقدم به مندوب السنغال . ومن البديهي انني أرفض ادعاءاته حول مشروع القرار الذى قدمه وفد بلادى والوارد في الوثيقة A/34/L.7/Rev.1.

انه من المؤسف للغاية انه في غياب حجج لها وزنها وثقلها ، فان مقدمي مشروع القرار A/34/L.13/Rev.2 يختارون اللجوء الى التلاعب بالنظام الداخلي والاجراءات ، وهذا يشكل خرقا فاضحا للنظام الداخلي وللمادة ٩٠ من هذا النظام . منذ بداية مداولاتنا ، فان مشروع القرار

Digitized by UNOG Library

A/34/L.7/Rev.1 كانت له الأولوية في التصويت الذى كان من المزمع اجراؤه . ان هذه الأولوية قد سحبت عن عمد من قبل مقدمي مشروع القرار الآخر ، وذلك لكي يفرضوا وجهة نظرهم بصورة تعسفية على الجمعية العامة ، وقد لجأوا الى عمل من أعمال القرصنة اذ أدرجوا في مشروعهم في الدقيقة الأخيرة ، وبصورة مشوهة ، بعض الأفكار التي قدمت منذ أيام في مشروع تقدم به مندوب الهند .

ان الاقتراح الرامي الى عدم التصويت على مشروع القرار المطروح من قبل مجموعة من الدول ، هو محاولة تعسفية من أجل فرض وجهة نظر جزء وقطاع فقط على الجمعية العامة ، وان هذا لا علاقة له بالمبادئ الديمقراطية التي يستند اليها مقدمو مشروع القرار . ان مشروع القرار المطروح علينا مناسب تماما فيما يتعلق بالموقف في كمبوتشيا .

بالاضافة الى ذلك ، فليست هذه هي المرة الأولى التي يطرح فيها على الجمعية العامة أكثر من مشروع حول موضوع بعينه قيد البحث . وعلى سبيل المثال ، سوف نصوّت هنا غدا على ١٦ مشروع قرار حول سياسة الفصل العنصرى التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا . فهل سيأتي غدا — بعد التصويت على أول مشروع قرار ممثل السنغال أو غيره من الدول الافريقية ليطبق نفس المنطق الذى استخدمه في محاربة مشروع القرار الذى تبنّاه وفد بلادى ؟ أم انه قد رأى ان تلك حيلة ملائمة ؟ ان مشروع القرار A/34/L.7/Rev.1 قد قدمته ١٩ دولة ، وهو معتدل ومتوازن على الصعيد السياسي ، ولا يمكن أن نقول نفس الشيء حيال النص الذى صوّتنا عليه . ان النص المطروح علينا يعالج جوهر ولب المشكلة ذاتها ، وليس جانبا مشوها من الوضع في كمبوتشيا . لذلك ، ولأسباب انسانية وسياسية وبالنظر الى المبادئ الاجرائية الهامة وممارسات الأمم المتحدة والعرف فيها وتوخيا لمبادئ الانصاف ولصالح المشكلة وبصفة خاصة لصالح السلم في الهند الصينية وفي جنوب شرقي آسيا ، فاننا نعترض اعتراضا تاما على الاقتراح بعدم التصويت على مشروع القرار A/34/L.7/Rev.1 ، ونلح في التصويت على تلك الوثيقة . ان أى قرار مخالف سوف يكون سابقة خطيرة لها أضرار وخيمة ليس فقط بالنسبة للمسألة نفسها ، ولكن أيضا وقبل كل شيء بالنسبة للهيبة والمكانة التي تتمتع بها المنظمة وامكانية عملها بصورة فعالة .

السيد باتريشيو (موزامبيق) (الكلمة بالانكليزية) : في هذه المرحلة من عملية تصويتنا نشهد مرة أخرى المناورات التي تعرضنا لها منذ فترة ، حيال اجراءات التصويت بالنسبة

Digitized by UNOG Library

لمشروع القرار الثاني المقدم خلال مناقشة هذا الموضوع. وبالنسبة لنا ، فان هذا يكشف عن هدف القوى الامبريالية الرامي الى فرض الواقع بالقوة على المجتمع حيال الموقف في كمبوتشيا ، وهي المناقشات التي لم تتم بصورة كافية ، ولم يشارك فيها الممثل الشرعي لحكومة كمبوتشيا ، وذلك بسبب نفس القوى . اننا نطالب ، وعلى نقيض اقتراح السنغال باجراء تصويت على مشروع القرار A/34/L.7/Rev.1 الذى كان أول ما قدم ، والذى يتفق تماما والبند قيد البحث والذى يعكس الواقع في المنطقة ، وهو الواقع الذى لا رجعة فيه ، والذى يحوى مقترحات ايجابية وبنّاءة بالنسبة لاقامة منطقة سلم وحرية وحياد واستقرار في المنطقة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد اقترح مندوب السنغال ألا تتخذ الجمعية العامة أى قرار حول مشروع القرار A/34/L.7/Rev.1 ، وذلك في ضوء القرار الذى اتخذته الجمعية لتوّهها . ان هذا الاقتراح قد عارضه مندوبا بولندا وموزامبيق .

سوف نطرح للتصويت الآن الاقتراح الذى تقدم به مندوب السنغال والذى يتمثل في أن الجمعية العامة عليها ألا تتخذ قرارا بشأن مشروع القرار A/34/L.7/Rev.1 .

وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : استراليا ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بوتان ، البرازيل ، بورما ، كندا ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، كمبوتشيا الديمقراطية ، الدانمرك ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، فيجي ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، اليونان ، غواتيمالا ، هايتي ، هندوراس ، ايسلندا ، اندونيسيا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، ماليزيا ، موريتانيا ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، النيجر ، النرويج ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، الفلبين ، البرتغال ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، السودان ، سوازيلند ، تايلند ، توغو ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اوروغواى ، يوغوسلافيا ، زائير .

Digitized by UNOG Library

المعارضون : افغانستان ، الجزائر ، انغولا ، بنن ، بلغاريا ، بوروندى ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، الكونغو ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، اثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غرينادا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هنغاريا ، الهند ، جامايكا ، كينيا ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، مالي ، منغوليا ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، بنما ، بولندا ، سان تومي وبرينسيبي ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، فييت نام .

الممتنعون : الأرجنتين ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بوليفيا ، بوتسوانا ، امبراطورية افريقيا الوسطى ، كوستاريكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، فنلندا ، غينيا ، ساحل العاج ، الأردن ، الكويت ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، ملديف ، موريشيوس ، المكسيك ، المغرب ، نيجيريا ، عمان ، بيرو ، قطر ، سيراليون ، سورينام ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فنزويلا ، زامبيا .

أعتمد الاقتراح بأغلبية ٦٢ صوتا مقابل ٣٦ صوتا وامتناع ٣٨ عن التصويت .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : في ضوء المقرر الذى اتخذ توا ، فان الجمعية العامة لن تتخذ أى اجراء حول مشروع القرار A/34/L.7/Rev.1 .

والآن أعطي الكلمة للوفود الراغبة في تعليل تصويتها بعد التصويت .

السيد باستينن (فنلندا) (الكلمة بالانكليزية) : منذ بضعة أيام تجمّع عدد كبير من الوفود في هذه القاعة لكي يعلنوا عن تبرعاتهم ومساهماتهم للتخفيف من حالة المجاعة والبؤس والحرمان التي يعاني منها شعب كمبوتشيا . وفي مؤتمر عقد التبرعات لتقديم الاغاثة العاجلة لكمبوتشيا أعربت حكومة فنلندا عن آرائها فيما يتعلق بالمساعدات الانسانية لضحايا هذه المأساة .

وفي الأيام الثلاثة الأخيرة فقد ناقشت الجمعية العامة البند الأساسي وهو الحالة في كمبوتشيا المدرج في جدول أعمال هذه الدورة بناء على مبادرة من جانب البلدان الأعضاء في رابطة دول جنوب شرقي اسيا . وتوضح هذه المناقشة بجلاء ، بالاضافة الى عملية التصويت في نهايتها أن الجمعية منقسمة انقساما عميقا حول هذه القضية . وبينما تم التأكيد بشكل ساحق على الحاجة الملحّة الى تسوية سلمية للصراع ، فان مشاريع القرارات التي قدمت حول هذا الموضوع قوبلت باعتراضات قوية من جانب أطراف النزاع ، وكذلك من جانب الدول الكبرى التي تتمتع بنفوذ في المنطقة . ولهذا لم يظهر لنا أن أيا من المشاريع المقدمة يمكن أن يؤدى الى تسوية سلمية للصراع .

وانطلاقا من سياسة الحياد التي تنتهجها فنلندا ، فان وفد بلادى قد امتنع عن التصويت على جميع المشاريع التي قدمت بالنسبة لمسألة كمبوتشيا . ونحن نعبّر عن أسفنا لأن الانقسام العميق حول هذه المسألة قد يؤدى الى اطالة أمد الصراع ، وبالتالي الى زيادة أمد معاناة شعب كمبوتشيا .

السيد مارينسكو (رومانيا) (الكلمة بالفرنسية) : لقد تحدث وفد رومانيا مع مقدمي مشروع القرار الآخرين ، ومع وفود أخرى من اجل التوصل الى مشروع توفيقي يؤدى الى تسوية سياسية للوضع في كمبوتشيا . ونظرا لأن مثل هذا الحل لم يتم الاتفاق عليه ، فان رومانيا قد رأت أنه من الأفضل ألا تشترك في التصويت على أى من مشروعي القرارين حيث أنها تعتقد أن المهم حاليا هو أن نجد الطريق الذى يمكننا من التغلب على الموقف الحالي ووقف القتال في كمبوتشيا ، وانهاء معاناة شعبها انطلاقا من مبادئ احترام الاستقلال والسيادة الوطنية ووحدة الأراضي ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين ، والسماح لشعب كمبوتشيا بحل مشاكله في حرية تامة .

Digitized by UNOG Library

وتعتقد رومانيا أن هذا هو المهم في الوقت الحاضر ، ومهم أيضا أن نقوم ببذل كل ما وسعنا من جهد للتوصل الى حل سياسي يقوم على التفاوض ويضمن الاستقلال والسيادة الوطنية والهدوء لجميع دول الهند الصينية ، ويستبعد أى وجود عسكرى أجنبي ، والتدخل بأى صورة من الصور ، ويؤدى الى ايجاد جو من التفاهم وحسن الجوار في هذه المنطقة ، مما يتمشى مع مصالح الشعوب المعنية ، وكذلك مع قضية التفاهم الدولي والاستقرار .

وأغتنم هذه الفرصة لكي أعبر عن أمل رومانيا في أن تفعل جميع الأطراف المعنية كل ما في وسعها من أجل التوصل الى وقف القتال ، والى حل سياسي قائم على احترام المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ، واحترام السيادة والاستقلال الوطني ووحدة الأراضي ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وعدم اللجوء الى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها . ونحن نعتبر أن ذلك يشكل مطلبا هاما من أجل سياسات الانفراج ، والسلم ، والتعاون الدولي .

السيد ثيون (كمبوتشيا الديمقراطية) (الكلمة بالفرنسية) : في نهاية هذه المناقشة التاريخية الهامة التي دارت خلال ثلاثة أيام ، وشدّت انتباه المجتمع الدولي وركزته حول الموقف المأساوى الذى تعانيه بلادى ، هذه المناقشات التي دارت في جو عاصف فان الجمعية قد اعتمدت قرارا تاريخيا بتأييدها الجماعي لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.13/Rev.2 .

ان جميع الشعوب المحبة للسلم والعدل في هذا العالم ، والتي تعلق آمالا كبارا على ميثاق الأمم المتحدة تستقبل - بارتياح عميق - هذا القرار الذى اعتمدته الجمعية ، والتي ترغب في هذه الظروف العصيبة ان تدافع عن مبادئ الميثاق ، وتمنع أية مناورات تقوم بها جمهورية فييت نام لكي تضع الرأى العام الدولي أمام الأمر الواقع في كمبوتشيا ، أى أن تضفي الشرعية على عدوانها ، وعلى الابادة الجماعية التي اقترفتها في كمبوتشيا .

وانطلاقا من هذه الارادة ، فقد أرادت الجمعية العامة بكل وضوح ان تساعد الدول الصغيرة ، والضعيفة ، في المحافظة على استقلالها وسيادتها الوطنية ووحدة أراضيها ضد أية محاولة توسعية للهيمنة سواء شاملة أو اقليمية ، وبذلك تدعم السلم والأمن في جنوب شرقي آسيا ، وفي العالم اجمع ، والذين يتعرضان للخطر بسبب حرب العدوان والابادة الجماعية التي قامت بها فييت نام في كمبوتشيا . ان هذا عمل انساني عادل يشرف الأمم المتحدة لاسهامها المباشر في

Digitized by UNOG Library

الدفاع عن حياة أمة وشعب كمبوتشيا وكذلك حق السيادة لدولة عضو كانت تعاني من حرب عدوانية ، وهو يوضح تماما أنه في أية حالة من الحالات ، وبأى عذر كان فان المجتمع الدولي لا يستطيع أن يقبل العدوان والتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لدولة ما ، ويرفض بتاتا السماح لشريعة الغاب أن تدخل في العلاقات الدولية .

وباسم شعب كمبوتشيا وحكومته الديمقراطية فان وفد بلادى يؤكد من جديد تقديره العظيم وامتنانه العميق للجمعية العامة ، وللدول المحبة للسلم والعدل ، والتي عن طريق عملها النبيل قد مكنت للعدالة أن تنتصر على قوى العدوان .

ويحدونا أمل خالص أنه عن طريق التطبيق الفورى لهذا القرار الذى اعتمدته الجمعية ، فان شعبنا سوف يعيش مرة أخرى في سلم واستقلال وحرية ، وأن السلم والأمن في العالم أجمع سوف تتم المحافظة عليه . ونود ان نشكر باخلاص الدكتور كورت فالدهايم الأمين العام على كل الجهود النبيلة التي سوف يبذلها في ضوء هذه الخطوط .

Digitized by UNOG Library

السيد شن شو (الصين) (الكلمة بالصينية) : ان الجمعية العامة قد اعتمدت بأغلبية ساحقة مشروع القرار المقدم من قبل أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، وخمس وعشرين دولة أخرى ورفضت مشروع القرار الفييتنامي وهذا ينهض دليلا على ان المجتمع الدولي انما يتوخى العدالة ويعترض على العدوان المسلح لقوات فييت نام المعتدية ضد كمبوتشيا ويطالب بكل قوة بالانسحاب الفورى لجميع القوات الاجنبية من كمبوتشيا . هذا هو مفتاح الحل لمشكلة كمبوتشيا الان ، وحيث ان الجمعية العامة قد اعتمدت قرارا صريحا حول هذا الموضوع فان السلطات الفييتنامية يتعين عليها ان تطبق القرار كله ، وذلك بسحب كل قواتها من كمبوتشيا . ويحدونا خالص الأمل في أن الامين العام سوف يتخذ تدابير فعالة من أجل مطالبة السلطات الفييتنامية بسحب كل قواتها من كمبوتشيا حتى يتسنى لشعب كمبوتشيا ان يقرر مصيره دون أى تدخل اجنبي . وبذلك تكون الأمم المتحدة قد أسهمت اسهاما ايجابيا في الدفاع عن سيادة ووحدة أراضي كمبوتشيا وفي الدفاع عن السلم والأمن في كل جنوب شرقي آسيا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بهذا تنتهي الجمعية من بحث البند ١٢٣ من جدول الاعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥

Digitized by UNOG Library